"دراسة تحليلية مقارنة لمعيار التقرير المالى الدولى رقم (9)[1] وتوجهات البنك المركزى المصرى[2]"

شريهان محمد مختار•

ملخص البحث:

تهدف هذه الدراسة الى اجراء مقارنة بين معيار التقرير المالى الدولى رقم (9) وقواعد إعداد القوائم المالية وفقا لتوجهات البنك المركزى المصرى مع الاشارة الى الاطار المقترح من مجلس معايير المحاسبة المالية[3]، ولتحقيق هدف الدراسة تحديد متطلبات القياس والافصاح وفقا لمعايير التقرير المالي الدولي رقم (9)، ومتطلبات معايير المحاسبة المالية المصرية، وواقع الممارسة الفعلية فى البنوك المصرية وتوجهات البنك المركزى المصرى فى مجال المحاسبة عن خسائر القروض، والدراسات المحاسبية التى تناولت منافع ومزايا النموذج الجديد المقدم فى معيار التقرير المالى الدولى رقم (9) والمشاكل والصعوبات التى ستواجهه القطاع المصرفى عند تطبيق هذا المعيار والاجزاء المعقدة فى المعيار الجديد، والتى تحتاج من المحاسبين ممارسة حكم مهنى مرتفع والتى قد تحتاج الى ارشادات تفصيلية ومراقبة خاصة من البنك المركزى، خاصة فى الدول النامية التى ينخفض بها مستوى تأهيل المحاسبين والمراجعين.

---

[1] IFRS 9

[2] البحث مشتق من رسالة دكتوراه يعدها الباحث بعنوان " إطار مقترح لتطبيق نموذج الخسائر المتوقعة للقروض فى البنوك التجارية المصرية - دراسة تطبيقية" تحت أشراف: الاستاذ الدكتور/ فؤاد السيد المليجى استاذ المحاسبة والمراجعة كلية التجارة – جامعة الاسكندرية، الدكتور/ احمد عبد المالك استاذ المحاسبة والمراجعة المساعد كلية التجارة – جامعة الاسكندرية.

• مدرس مساعد، قسم المحاسبة والمراجعة – كلية التجارة – جامعة الإسكندرية.

[3] FASB

Abstract:

The objective of this study is to compare IFRS 9 with the rules of preparing the financial statements of the Central Bank of Egypt, with reference to the proposed framework of the Financial Accounting Standards Board. And To achieve the objective of the study will be Clarified the measurement and disclosure requirements in accordance with IFRS 9, The requirements of Egyptian financial accounting standards, the reality of actual practice in Egyptian banks and the directives of the Central Bank of Egypt in the field of accounting for loan losses, And the accounting studies on the benefits and benefits of the new model presented in IFRS 9, the problems and difficulties faced by the banking sector when applying this standard and the complex parts of the new standard, which require accountants to exercise high professional judgment which may require detailed guidance and special supervision Of the Central Bank, especially in developing countries where the level of qualification of accountants and auditors is low.

1- مقدمة البحث:

إن مستخدمى المعلومات المالية الخاصة بالقطاع المصرفى مثلهم مثل باقى مستخدمى المعلومات المالية فى القطاعات الاخرى فهم يحتاجون إلى المعلومات الموثوق بها لمساعدتهم على تقييم الاداء والوضع المالى للبنك، وأيضا يحتاجون الى المعلومات المالية التى توضح بدقة خصائص عمليات البنك، حتى وإن كان البنك خاضعاً لأشراف السلطات النقدية التى تحصل على كافة معلومات القطاع المصرفى، والتى قد لا تتوافر بصورة دائمة للجميع (O`Halon;2013).

وحتى يتم تلبية متطلبات مستخدمى القوائم المالية لابد من الاعتماد على معايير متكاملة تتصف بالشفافية والقابلية للمقارنة فى أسواق رأس المال العالمية، ولذلك تم تكوين لجنة معايير المحاسبة الدولية[1] التى قامت بادار 45 معيار دولى حتى عام 2015 يطلق عليها (IAS) ألغى منها 13 معيار والباقى مازال فعالا، كما صدر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية 15 معيار أطلق عليها معايير التقرير المالى الدولى (IFRS). (المليجى واخرون، 2017)

واتبعت جمهورية مصر العربية نفس نهج الدول الكبرى فى اتباع معايير التقرير المالى الدولى لما تحققه من تحسن فى جودة التقارير المالية، وارتفاع القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية، ولذلك صدرت المعايير المصرية فى عام 2006 لتتطابق تماما مع المعايير الدولية بدرجة جعلت معظم الدراسات المصرية تصفها بترجمة حرفية لمعايير التقرير المالى الدولى. وعلى الرغم من ذلك توقف واضعو المعايير المصرية عند ترجمة المعايير الدولية عند عام 2009 ولم يتم متابعة ما حدث بعد ذلك من تطورات وبصفة خاصة التعديلات التى تم ادخالها على معيار المحاسبة الدولى رقم (39) (39 IAS). حيث عُدل هذا المعيار عدت مرات خلال الاعوام 2010 ، 2011 واخيرا الغى بصدور المعيار الدولى رقم (9) فى صورته النهائية فى عام 2014.

[1] International Accosting Standards Committee (IAS).

ومـؤخرا صـدر قـرار وزيـر الاسـتثمار رقـم 110 لسـنة 2015 بتعـديل معـايير المحاسـبة المصـرية لتتوافق مـع التعـديلات التـى تـم ادخالهـا علـى معـايير المحاسـبة الماليـة الدوليـة علـى ان يبـدأ العمـل بهـا اعتبـارا مـن 2016/1/1. وفيمـا يلـى جـدول يوضـح بعـض معـايير المحاسـبة الماليـة الدوليـة ومعـايير المحاسـبة المصـرية المقابلـة لها. (المليجى واخرون، 2017)

رقم المعيار	المعايير الولية	رقم المعيار	المعايير المصرية
IAS 30	الإفصـاح فـى القـوائم الماليـة للمصـارف والمؤسسـات الماليـة المشابهة	–	–
IAS 32	الأدوات الماليـة الإفصـاح والعـرض: يتنـاول المعيـار طـرق عـرض كـل مـن الأدوات الماليـة وحقوق الملكية	25	الأدوات الماليـة الإفصاح والعرض
IAS 39	الأدوات الماليـة الاعتـراف والقيـاس: يكمـل هـذا المعيـار المعيار رقم 32 IAS فى تحديد مبـادىء الاعتـراف بمعلومـات الأدوات الماليـة والإفصـاح عنهـا وتـم التعـديل ويطبـق اعتبـار مـن عام 2006	26	الأدوات الماليـة الاعتراف والقياس
IFRS 7	الأدوات الماليـة – الإفصـاحات (الغى معيار 32 IAS)	40	الأدوات الماليـة – الإفصاحات
IFRS 13	قياس القيمة العادلة	45	قياس القيمة العادلة

(المصدر : المليجى وأخرون، 2017)

وفيما يتعلق بالقطاع المصرفى تمثل القروض النسبة الأكبر من أصول البنك فهى بمثابة الاستثمار الرئيسى للبنك. ويواكب تلك القروض مخاطر ائتمان يجب التحوط لها، وتعد المحاسبة عن القروض وتكوين مخصصاتها فى الوقت الحاضر أحد أهم القضايا المحاسبية المثيرة للجدل، والتى تواجه واضعى معايير المحاسبة، فعلى الرغم من اتفاق مجلس معايير المحاسبة المالية الدولى ومجلس معايير المحاسبة المالية على ضرورة استبدال نموذج الخسائر الفعلية[1] المطبق وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39)[2] بنموذج الخسائر المتوقعة[3] إلا أنه لم يحدث اتفاق على كيفية تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة حيث تم وضع طريقة تطبيق مختلفة من قبل كل مجلس.

والقطاع المصرفى المصرى ممثلا فى البنك المركزى المصرى كان على علم بأوجه القصور فى نموذج الخسائر الفعلية حتى قبل اندلاع الازمة المالية العالمية الاخيرة حيث نص صراحة فى قواعد اعداد القوائم المالية للبنوك الصادر عام 2008 على اتباعة لنموذج الخسائر الفعلية فقط لاغراض إعداد القوائم المالية بينما سيعتمد فى إدارة النشاط الائتمانى على استخدام نموذج الخسائر المتوقعة[4] ومعالجة الفرق بين النموذجين فى الارباح المحتجزة، إلا أن هذا الإجراء لم يوفر الحماية للقطاع المصرفى المصرى فى اعقاب ثورة 25 يناير 2011 وما واكبها من اضطرابات سياسية واقتصادية فى المجتمع أدت الى تعثر العديد من عملاء القطاع المصرفى المصرى مما اضطر البنك المركزى الى اصدار مجموعة من الإجراءات للتعامل مع القروض الخاصة بالمؤسسات وقروض التجزئة فى جلسته المنعقدة فى 2011/4/12 للحد من عيوب نموذج الخسائر الفعلية ونموذج الخسائر المتوقعة المطبق حيث أقر تأخير الاعتراف بخسائر القروض المتعثرة حتى لا تواجه البنوك المصرية ما واجهته البنوك الأمريكية أثناء الازمة المالية العالمية، ومن أهم هذه الإجراءات تأجيل الاستحقاقات المتأخرة على العملاء المنتظمين على اعتبار أن هذا التأخر فى السداد

[1] Incurred Losses Model

[2] IAS 39

[3] Expected Losses Model

[4] يقصد بنموذج الخسائر المتوقعة فى قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك صافى القيمة الحالية للتدفقات النقدية التعاقدية المتوقعة.

خلال هذه الفترة جاء نتيجة ظروف طارئة خارجة عن إرادة العملاء وبالتالى لا يستلزم ذلك تكوين المخصصات التى تنص عليها أسس تقييم الجدارة الائتمانية وعدم احتساب فوائد تأخير على هذه الاستحقاقات كما أهتم البنك المركزى باصدار مجموعة من الإجراءات لمعالجة مديونيات القطاع السياحى باعتباره اكثر القطاعات تأثرا بهذه الازمة وهو الامر الذى خفف من اعباء البنوك على قائمة الدخل خلال هذه الازمة.

ويرى الباحث أن المعالجة التى أقرها البنك المركزى فى قواعد إعداد القوائم المالية للبنوك الصادر عام 2008 بأتباع نموذجين فى تكوين مخصص خسائر القروض أحدهما لأغراض إعداد القوائم المالية والاخر لإدارة نشاط الائتمان يؤدى إلى زيادة عدم تماثل المعلومات فى أسواق المال لاختلاف المعلومات المفصح عنها عن خسائر القروض عما تمتلكه بالفعل إدارات البنوك من معلومات. واستنادا لما سبق تتلخص مشكلة البحث فى تحديد متطلبات المحاسبة عن خسائر القروض وفقا لمعيار التقرير المالي الدولي رقم (9)، وتوضيح الفرق بين متطلبات القياس والافصاح عن مخصص خسائر القروض وفقا لمعيار التقرير المالى الدولى رقم (9) ومتطلبات القياس والافصاح عن مخصص خسائر القروض وفقا لارشادات البنك المركزى المصرى.

ويتمثل هدف هذا البحث فى تحقيق التقارب بين نموذج الخسائر المتوقعة للمحاسبة عن مخصص خسائر القروض وفقا لمعيار التقرير المالى الدولى رقم (9) ومتطلبات البنك المركزى المصرى بما يتوافق مع السياسات الاصلاحية للبنك المركزى المصرى وسعيه لتطبيق مقررات بازل III من خلال الوقوف على نقاط التشابه والاختلاف بين النموذجين، وبحث ما هو انسب للبيئة المصرية. وذلك من خلال البحث والتحليل فى معيار التقرير المالى الدولى رقم (9) للوقوف على مدى ملائمته للبيئة المصرية ومدى تحقيقه لمتطلبات البنك المركزى المصرى لادارة النشاط الائتمانى بما يواكب أحدث التطورات فى بيئة الاعمال.

وتتبع أهمية البحث من تزايد الاهتمام بمعايير التقارير المالية الدولية[1] وانتهاج العديد من الدول (ما يقرب من 106 دولة في نهاية عام ٢٠١٢) لسياسة التوافق مع هذه المعايير حيث أصبح تبنيها أمر ضرورى ولا يمكن تجاهله. فعلى المستوي الدولي أصدر الاتحاد الأوربي في عام (2002) تشريعا بإلزام الشركات المسجلة في دول الاتحاد بإعداد قوائمها المالية على أساس معايير التقرير المالى الدولية اعتبارا من أول يناير عام (2005)، كما قدمت بورصة الاوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية اقتراحا بخارطة طريق يقضي بتطبيق معايير التقرير المالى الدولى عام (2014) كما أوصت المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية (The International Organization of Securities Commissions (IOSCO)) بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية لإمكانية تداول الأوراق المالية عبر الحدود من أجل المصلحة العامة.(المليجى،2014)

ويوجد دافعان رئيسيان لهذه الدراسة، الدافع الأول هو موضوع البحث حيث صدر معيار التقرير المالى الدولى رقم (9) فى يوليو 2014 ومعظم الدراسات التى تناولت هذا المعيار اقتصرت على ما قدمه فى مجال استخدام القيمة العادلة فى تقييم الادوات المالية فقط ولم يتم تناول نموذج تقدير خسائر الائتمان المقدم فى هذا المعيار وبصفة خاصة فى البيئة المصرية، والدوافع الثانى هو محاولة سد الفجوة بين ما يرغبه البنك المركزى المصرى من إجراءات وممارسات لتكوين مخصص خسائر القروض، وبين ما يقدمه معيار المحاسبة المصرى رقم (26) المعدل 2015 بعنوان "الادوات المالية – الاعتراف والقياس"، وهو ما سينعكس فى خفض درجة عدم تماثل المعلومات المفصح عنها عن خسائر الائتمان المتوقعة فى السوق المصرية.

ولتحقيق هدف البحث تتناول خطة البحث أربع نقاط رئيسية وهى؛ أسباب صدور معيار التقرير المالى الدولى رقم (9) ومسودة معايير المحاسبة المالية، تحليل معيار التقرير المالى الدولى رقم (9)، وتحليل مسودة معيار المحاسبة المالية، وتحليل معايير اعداد القوائم المالية للبنوك وفقا لتوجهات البنك المركزى المصرى.

[1] IFRS: International Financial Reporting Standars.

2- أسباب صدور معيار التقرير المالى الدولى رقم (9) ومسودة معيار المحاسبة المالية:

تعد محفظة قروض البنك أكثر الاصول تاثيرا على مركزه المالى حيث تمثل حوالي 60٪ من اجمالى الأصول، كما أنها أكثر الاستثمارات عادةً خطورة للبنك. ومنذ بداية الازمة المالية المصرفية في أواخر عام 2007 وتفاقم خسائر القروض بدأ الاهتمام بكيفية معالجة خسائر محفظة القروض لدى البنوك، خصوصا بعد القاء اللوم من قبل البعض (Gebhardt; Zoltan; 2011; Balla; Morgan; 2011; Cantrell et al; 2014; Abou El Sood; 2012) على نموذج الخسائر الفعلية[1] المتبع فى كل من معايير المحاسبة المالية الدولية والامريكية واعتباره احد الاسباب الرئيسية التى ساهمت فى تفاقم الازمة المالية العالمية وانهيار العديد من البنوك الأمريكية.

فقد واجه نموذج الخسائر الفعلية العديد من الانتقادات فى أعقاب الازمة المالية العالمية الأخيرة التى حدثت عام 2007 (Cantrell et al; 2011; Abou El Sood; 2012; Balla and Morgan; 2011; Gebhardt; Zoltan; 2011; chan;2014, Deloritte,2013) التى ركزت بصفة أساسية على أنه يمثل نظرة خلفية تؤدي إلى تأخير الاعتراف بالخسائر الائتمان المتوقعة، كما أنه لا يعكس جميع خسائر الائتمان الملازمة لمحافظ القروض. وأنه على الرغم من تقييده للجانب الحكمى والتقديرى فى تكوين المخصص إلا أنه تم استغلاله فى إدارة الارباح (Abou El Sood; 2012; Cantrell et al; 2011).

ونتيجة لهذه الانتقادات دعت لجنة العشرين واضعى معايير المحاسبية المالية الدولية والأمريكية للعمل معا لوضع معايير عالمية عالية الجودة. وقد استجاب بالفعل كل من مجلسى المحاسبة المالية الدولية ومجلس المحاسبة المالية لهذه الدعوة. وبدأ التعاون لوضع معايير جديدة للأدوات المالية وتطوير نموذج جديد لقياس خسائر الائتمان يمتاز بالتوجه المستقبلى بما يعكس خسائر الائتمان المتوقعة وتم تقسيم هذا

[1] Incurred Losses Model

الهدف إلى ثلاث مراحل وهى مرحلة تصنيف وقياس الأدوات المالية، مرحلة تدهور الأدوات المالية[1]، ومرحلة التحوط[2]. وفى نوفمبر 2009 تم إصدار المسودة الأولى[3] لنموذج تدهور الادوات المالية تضمنت نموذج التدفقات النقدية المتوقعة[4]. (BDO,2013; PWCHK,2014; Deloritte,2013)

ويعتمد نموذج التدفقات النقدية المتوقعة على استخدام معدل الفائدة على القروض فى تكوين مخصص خسائر القروض، من خلال تقسيم معدل الفائدة على القرض إلى جزئين الجزء الأول هو إيراد فائدة القرض، أما الجزء الثانى فهو يعبر عن علاوة الخطر لفئة القرض. ويتم استخدام الجزء الثانى (علاوة الخطر) فى تكوين مخصص خسائر القرض. ويمتاز هذا النموذج بتغلبه على عيوب نموذج الخسائر الفعلية بصفة عامة، وبصفة خاصة الانتقاد المتعلق بالاعتراف بايراد الفوائد، إلا أن الآراء حول هذه المسودة أوضحت ارتفاع تكلفة تطبيق هذا النموذج وصعوبة تطبيقه فى الواقع العملى، حيث تعتمد معظم البنوك على نظام محاسبى لتحديد معدلات الفائدة منفصل تماما عن نظام منح الائتمان، كما انها تستخدم نظام محدد للحصول على معلومات الائتمان وخطر الائتمان وبالتالى لتطبيق هذا المدخل يجب توفير نظام متكامل يحقق الدمج بين نظام منح الائتمان ونظام تحديد معدلات الفائدة. ونتيجة لهذه الانتقادات عاد المجلسان للتعاون معا مرة أخرى للتوصل إلى نموذج موحد متفق عليه يلقى القبول. (BDO,2013; Deloritte,2013)

وصدرت المسودة الثانية[5] عن كلا المجلسين فى يناير 2011 تضمنت بها نموذج الخسائر المتوقعة[6]. وعلى الرغم من اتفاق المجلسين على نموذج الخسائر المتوقعة، إلا أن كل منهما اوضح أن له هدف مختلف عن الآخر. حيث تمثل هدف مجلس معايير المحاسبة المالية الدولية فى ضمان تمثيل خسائر الائتمان المتوقعة كجزء

[1] Impairment
[2] Hedge Accounting
[3] "ED/2009/12 Amotrised cost and Impairment"
[4] Expected Cash Flow
[5] مسودة تكميلية للمسودة الاولى (ED/2009/12/The SD)
[6] Expected Losses

مُحدد لمعدل الفائدة الفعلى، وبما يمثل الظروف الاقتصادية لعملية الاقراض، بينما تمثل هدف مجلس معايير المحاسبة المالية فى ضمان توفير رصيد كافى بداخل حساب مخصص خسائر الائتمان لمواجهة الخسائر المتوقعة. ويرى الباحث ان اختلاف هدف المجلسين فى استخدام نموذج الخسائر المتوقعة يرجع لاختلاف توجه كلا المجلسين، حيث يهتم مجلس معايير المحاسبة المالية الدولية بوضع معايير تحقق الشفافية والمصداقية للقوائم المالية وتلقى القبول الدولى لتحل محل معايير المحاسبة الدولية (ISA)، بينما ركز مجلس معايير المحاسبة المالية فى تطبيقه لهذا النموذج على تلافى الانتقادات واللوم الذى واجهه فى أعقاب الازمة المالية العالمية وعلى تلافى تكرار مثل هذه الازمة.

واعتمد المجلسان فى المسودة الثانية على تقسيم الأصول المالية إلى مجموعتين من الأصول وفقا لدرجة عدم التأكد فى تحصيل الأصل المالى. حيث تمثل المجموعة الاولى مجموعة الأصول الجيدة (Good Book) وهى الأصول التى تتوقع ادارة منح الائتمان تحصيلها بدرجة كبيرة، بينما تمثل المجموعة الثانية الأصول الرديئة (Bad Book) وهى الأصول المالية التى تحاول ادارة منح الائتمان استردادها سواء بالكامل او جزء منها وليس تحصيل تدفقاتها النقدية. ويتم المحاسبة عن تدهور المجموعة الاولى من الأصول من خلال الاعتراف اما بجزء من خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأصل المالى او بخسائر الائتمان المتوقعة خلال فترة مستقبلية معقولة ايهما اكبر، بينما تتم المحاسبة عن تدهور المجموعة الثانية من الأصول من خلال الاعتراف بكامل خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأصل المالى. (BDO,2013; Deloritte,2013)

وعلى الرغم من تلافى هذه المسودة لانتقادات وعيوب المسودة الاولى الا انها لم تلق القبول من الجهات المعنية حيث واجهت انتقادين اساسيين، الأول هو الاحتياج الى تطبيق النموذج مرتين لمجموعة الأصول الجيدة مما يزيد من تعقد النموذج وصعوبة تطبيقة وارتفاع تكلفة التطبيق، بينما الانتقاد الثانى يتمثل فى عدم تحديد مدى للفترة المستقبلية المعقولة لحساب خسائر الائتمان. لذلك بدء التعاون مرة اخرى

بين المجلسين بدء من مايو 2011 وحتى يوليو 2012 لايجاد مدخل اخر للمحاسبة عن تدهور الأصول المالية يحقق التوافق بين المجلسين ويجيب عن سؤالين أساسيين، الأول ما هو المقدار الذى يجب الاعتراف به للاصول المالية فى فئة الاصول الجيدة (Good book)؟، والثانى متى وكيف تحول الاصول من فئة الاصول الجيدة الى الاصول الرديئة او العكس وفقا لحالة الائتمان؟. وبالفعل اتفق المجلسان على مجموعة من المبادىء الأساسية أهمها استخدام نموذج الخسائر المتوقعة بدلا من نموذج الخسائر الفعلية، إلا أن مجلس معايير المحاسبة المالية انسحب من المشروع فى عام 2012 نتيجة لمخاوفه من تعقد النموذج المطور. لكن كلا المجلسان استمر فى العمل على تطوير معايير جديدة للمحاسبة عن مخصص تدهور الأصول المالية، وانتهى المجلسان إلى إصدار كل منهما بصورة منفصلة مسودة معيار للنموذج الجديد (Ernst & Young;2013; Deloritte,2013). وفى يوليو 2014 أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الدولية معيار التقرير المالى الدولى رقم (9) بعنوان "الادوات المالية" ليحتوى على نموذج الخسائر المتوقعة فى صورته النهائية، بينما مازالت مسودة مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكية تحت التعديل.

وتعقيبا على فشل المشروع المشترك بين مجلس معايير المحاسبة المالية الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية للوصول الى نموذج متفق عليه لمعالجة تدهور الادوات المالية وضعت لجنة بازل مجموعة من التوجهات التى يمكن لكلا المجلسين استخدامها فى تطوير نموذج تدهور الادوات المالية. وتتمثل تلك التوجهات فى الاتى:(Basle, 2012)

- يجب تطوير نموذج يصلح لكافة الأدوات المالية سواء يتم قياسها بالقيمة العادلة او التكلفة المستهلكة.
- يجب أن يعكس نموذج خسائر تدهور الادوات المالية خسائر الائتمان المتوقعة على مدار حياة الاداة المالية.
- يجب أن يدمج نموذج خسائر تدهور الادوات المالية كافة المعلومات المتاحة

عن الاداة المالية سواء تاريخية أو حالية أو مستقبلية، كما يجب أن يستفيد من معلومات إدارة المخاطر الداخلية بالبنك.

- يجب أن يسمح نموذج خسائر تدهور الادوات المالية باستخدام طرق التقييم الكمية والنوعية.
- يجب أن يضمن نموذج خسائر تدهور الأدوات المالية تكوين مستوى كافى من مسموحات الخسائر بما يمكن من إستيعاب خسائر الائتمان لكل الاصول المالية.
- يجب أن يشمل نموذج خسائر تدهور الادوات المالية على امكانية الاعتراف بتدهور الاصول المالية سواء على مستوى مجموعة من الاصول المالية التى لها نفس خصائص خطر الائتمان أو على مستوى أصل مالى منفرد.
- يجب أن يحتوي نموذج خسائر تدهور الادوات المالية على ممارسة للحكم المهنى عند تقدير مسموحات التدهور من خلال الاخذ فى الاعتبار مؤشرات السوق والمؤشرات الاقتصادية، خصائص الاداة المالية، وأي معلومات اخرى وثيقة الصلة بالاصول المالية.
- يجب أن يخصم نموذج خسائر تدهور الادوات المالية التدفقات النقدية المتوقع تحصيلها بمعدل الفائدة الفعال.
- يجب توفير قواعد افصاح جديدة تحقق الشفافية وإمكانية المقارنة بين البنوك، كما يجب أن تعرض مسموحات التدهور فى القوائم المالية فى بند منفصل (كحساب معاكس فى طبيعته للاصول المالية).
- يجب التوصل إلى نموذج خسائر تدهور يمتاز بامكانية التطبيق وبما يمكن المراجعين من التحقق من ممارسات تكوين مخصصات التدهور.

3: تحليل معيار التقرير المالى الدولى رقم (9):

أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الدولية معيار التقرير المالى الدولى رقم (9) فى صورته النهائية فى يوليو 2014 على أن يسرى تطبيقه ابتدا من يناير 2018، ويتمثل هدف معيار التقرير المالى الدولى رقم (9) فى وضع مبادىء للتقرير

عن الأصول والالتزامات المالية وتأسيس مبادىء للاعتراف والقياس والافصاح عن خسائر الائتمان، بما يوفر معلومات مفيدة لمستخدمى القوائم المالية لتقييم وقت وقيمة واحتمالية التدفقات النقدية المستقبلية للوحدة، ويقدم المعيار نموذج جديد لتكوين مخصصات خسائر التدهور للادوات المالية بخلاف المتبع حاليا، ويعد النموذج المقدم بالمعيار المحاولة الثالثة لمجلس معايير المحاسبة المالية الدولية فى تطوير نموذج تكوين مخصصات خسئر تدهور الادوات المالية عما هو متبع حاليا.

ويشمل نطاق المعيار جميع الادوات المالية فى كافة المنشأت ماعدا ما يطبق عليه المعيار(IFRS 10), IAS (27), IAS (28), IAS (17), IAS (19). ويدخل فى نطاق هذا المعيار التزامات القروض[1]، والتى تصنفها المنشأة كالتزامات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة، والتزامات القروض التى يمكن أن تسوى بدون تدفقات، أو من خلال إصدار أدوات مالية اخرى، والتزامات القروض التى لها معدل فائدة أقل من معدل الفائدة السوقى.

ووفقا لهذا المعيار يتم تصنيف الأصول المالية بعد الاعتراف الاولى، إلى أصول مالية تقاس بالتكلفة المستهلكة[2]، اصول مالية تقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، وأصول مالية تقاس بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل. ويتم التصنيف وفقا لأساسين هما نموذج أعمال الوحدة لادارة الأصول المالية، وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للاصول المالية.

وأشار المعيار إلى متطلبات تدهور الإدوات المالية فى القسم الخامس منه حيث اوضح أن المنشأة تعترف بمسموحات خسائر الائتمان[3] المتوقعة لكل من الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة والمقاسة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل، التزامات القروض، عقود الضمان المالى، والمتحصلات الايجارية[4].

---

[1] Loan Commitments

[2] Amotrised Cost

[3] عرف المعيار الدولى رقم (9) خسائر الائتمان بانها الفرق بين كل التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للوحدة وفقا لشروط العقد وكل التدفقات النقدية المتوقع تحصيلها مخصومة بسعر الفائدة الفعلى الاصلى.

[4] Lease Receivable

وفى ظل هذا المعيار يتم تحديد خسائر الائتمان المتوقعة وفقا لمعلومات تتوافر لها درجة من الموضوعية وإمكانية الاعتماد سواء كانت هذه المعلومات عن أحداث تاريخية أو حالية أو متوقعة. ويتم قياس مخاطر الائتمان وفقا لثلاث مراحل، المرحلة الاولى مرحلة الاعتراف الأولى بالأصل فبمجرد الحصول على الأصل يتم الاعتراف بخسائر الائتمان التى من المتوقع عدم سدادها خلال اثنى عشر شهرا[1] من تاريخ اعداد القوائم المالية ويتم احتساب عوائد الفوائد على اساس اجمالى القيمة الدفترية[2] بدون تعديلها بخسائر الائتمان المتوقعة.

وأما المرحلة الثانية فهى مرحلة زيادة الخطر الائتمانى للأصل، ولكن هذه الزيادة لم تتجاوز جودة الائتمان المقررة لدى البنك، حيث تحدث زيادة جوهرية فى خطر الائتمان فى تلك المرحلة إلا أن جودة الائتمان مازالت اكبر من خطر الائتمان. ويتم فى تلك المرحلة الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة على مدار كامل حياة الأصل[3]. ويظل حساب عائد الفائدة كما هو فى المرحلة الاولى. بينما تعبر المرحلة الثالثة والاخيرة عن زيادة خطر الائتمان للأصل إلى الحد الذى يعد تدهورا ائتمانيا[4]. وفى تلك المرحلة يستمر الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة على مدار حياة الأصل ويتم حساب عائد الفائدة على أساس التكلفة المستهلكة والتى تعبر عن القيمة الاجمالية المحملة معدلة بمسموحات الخسائر. ويتمثل الهدف من متطلبات التدهور وفقا لهذا المدخل فى الاعتراف بكامل خسائر الائتمان المتوقعة على مدار حياة الأدوات المالية التى حدث بها زيادة جوهرية فى خطر الائتمان سواء لكل أداة مالية على حده أو لمجموعة من الأدوات المالية مع الاخذ فى الاعتبار كافة المعلومات المعقولة

[1] خسائر الائتمان المتوقعة على مدار اثنى عشر شهرا هى جزء من خسائر الائتمان المتوقعة على مدار الحياة والتى تمثل خسائر الائتمان المتوقعة والتى تنتج من احداث عدم السداد المحتملة لاداة مالية خلال اثنى عشر شهر بعد تاريخ اعداد التقارير المالية.

[2] Gross Garrying Amount

[3] تمثل خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الاداة المالية هى القيمة الحالية الناتجة من توقف المقترض عن الوفاء بالتزاماته فى اى وقت على مدار حياة الاداة المالية وهى بذلك تمثل المتوسط المرجع لخسائر الائتمان المرجحة بمخاطر عدم السداد، مع مراعاة ان يتم خصم خسائر الائتمان المتوقعة بمعدل خصم ملائم لتاريخ إعداد التقارير المالية ويعبر عن القيمة الزمنية للنقود.

[4] Credit-Impaired

والمدعومة بما فى ذلك المعلومات المستقبلية. ويجب على المنشأة أن تعترف بالأرباح أو الخسائر من التدهور فى حساب الأرباح والخسائر بمقدار خسائر الائتمان المتوقعة المطلوبة لتعديل خسائر الائتمان فى تاريخ إعداد القوائم المالية.

وبين المعيار كيفية قياس خسائر الائتمان المتوقعة بحيث تعكس المقدار المحتمل المرجح[1] الذى يتم تحديده من خلال تقييم مدى من النتائج المحتملة دون تحيز، باستخدام معدل خصم يعبر عن القيمة الزمنية للنقود، وفى ظل الاعتماد على كافة المعلومات المدعومة والمعقولة المتاحة فى ظل اعتبارات الجهد والتكلفة فى تاريخ اعداد التقارير المالية، بما فيها المعلومات التاريخية والظروف الحالية والتوقعات بشأن الظروف المستقبلية. وفى هذا السياق اشار (BDO,2013) إلى أن استخدام القيمة الحالية يشير إلى وجود خسائر ائتمان حتى فى حالة تحصيل كافة المستحقات الخاصة بالمقترض ولكن فى فترات متأخرة عن الفترات المتفق عليها.

وأشار المعيار إلى ضرورة استخدام التغير فى خطر عدم السداد على مدار حياة الأصل المالى، بدلا من التغير فى مقدار خسائر الائتمان المتوقعة عند تقييم مدى وجود زيادة جوهرية فى خطر الائتمان للأداة المالية. كما يجب مقارنة خطر عدم السداد للأداة المالية فى تاريخ اعداد القوائم المالية مع خطر عدم السداد للأداة المالية فى تاريخ الاعتراف الاولى والاعتماد على المعلومات المعقولة والمدعومة المتاحة فى ظل اعتبارات الجهد والتكلفة.

وقد وضع المعيار فى الملحق الخاص به مجموعة من المؤشرات يمكن من خلالها تحديد مدى الحاجة للاعتراف بخسائر الائتمان على مدار عمر الاداة المالية، كما وضع مجموعة القواعد الاسترشادية لتطبيق نموذج الخسائر المتوقعة.

وأشار المعيار إلى وجود حالة استثنائية واحدة لا يتطلب الامر فيها تقييم مدى حدوث زيادة جوهرية فى خطر عدم السداد للادوات المالية، وهى حالة الادوات المالية ذات خطر الائتمان المنخفض عند إعداد القوائم المالية حيث يتم قياس خسائر تدهور هذه الادوات المالية باستخدام نموذج خسائر الائتمان المتوقعة على مدار اثنى عشر شهرا دون الحاجة الى تقييم مدى حدوث زيادة جوهرية فى خطر الائتمان. ولكن المعيار قنن استخدام هذا الاستثناء بتوافر ثلاث متطلبات هى: ان تكون الاداة

[1] Probability-Weighted

المالية ذات تقييم منخفض لخطر التوقف عن السداد، أن المقترض لديه قدرة قوية على الوفاء بالتزاماته فى الاجل القصير، من الممكن أن يواجه المقترض تغيرات عكسية فى الظروف الاقتصادية أو ظروف الاعمال فى الآجل الطويل لكنها لا تؤثر على قدرته على الوفاء بالتزاماته.

وفى هذا الصدد اوضح (PWCHK,2014) أن هذا الاستثناء يعد ميزة فى عملية التطبيق حيث يحقق السهولة العملية لأنه يتيح الاختيار بين تطبيق النموذج العام على الادوات المالية منخفضة خطر الائتمان أو الاستفادة من الاستثناء وتجنب عملية تقييم لمدى حدوث زيادة جوهرية فى خطر الائتمان.

وفيما يتعلق باعادة التفاوض أو تعديل التدفقات النقدية التعاقدية أشار المعيار إلى وجود حالتين؛ الاولى هى حالة إعادة التفاوض التى لا تتطلب إعادة الاعتراف بالأصل المالى، والثانية هى حالة التفاوض التى تتطلب إعادة الاعتراف بالأصل المالى، ففى الحالة الاولى لا تؤثر عملية إعادة التفاوض او التعديل فى شروط الأصل المالى سواء فى شكل أوتوقيت التدفقات النقدية للأصل المالى بما لا يتطلب إعادة الأعتراف مرة اخرى بالأصل المالى ولذلك يتم إعادة حساب القيمة الاجمالية المحملة للأصل المالى على أساس التدفقات النقدية المعاد تعديلها أو التفاوض عليها ويتم الأعتراف بالخسائر أو مكاسب إعادة التفاوض فى حساب الأرباح والخسائر، كما يجب على كل منشأة أن تقييم ما إذا كان التعديل سيوفر إدلة جديدة على أن هناك تدهورا معنويا فى خطر الائتمان، من خلال مقارنة خطر الائتمان فى تاريخ إعداد التقارير المالية (على اساس الشروط المعاد تعديلها او التفاوض عليها) بخطر الائتمان عند الاعتراف الاولى (على اساس الشروط الأصلية للأصل المالى)، وإذا حدث زيادة جوهرية فى خطر الائتمان تطبق المرحلة الثانية من نموذج الخسائر المتوقعة. بينما فى الحالة الثانية التى تتطلب إعادة الاعتراف بالاصل المالى يعامل الأصل المالى فى تلك الحالة على انه أصل جديد ويطبق نموذج الخسائر المتوقعة بكافة مراحله.

وأما فيما يتعلق بسياسة الشطب[1] فقد أوضح المعيار أنه فى حالة توافر ادلة موضوعية بأن الأصل المالى لن يتم استرداده (سواء بالكامل او جزء منه) يتم تخفيض القيمة الإجمالية المحملة للأصل المالى بالمقدار الذى تم الاعتراف به فى حساب الارباح والخسائر.

وفيما يتعلق بالأصول المالية المشتراة متدهورة[2] فقد استمر معيار التقرير المالى الدولى رقم (9) فى استخدام نفس التعريف المستخدم لها فى ظل معيار المحاسبة الدولى رقم (39)[3]، حيث تُعرف بأنها اصول مالية يتم شراؤها بمعدل خصم كبير يعكس خسائر الائتمان. واوضح المعيار أن مدخل نموذج الخسائر المتوقعة لن يتم تطبيقه بالكامل على هذه الأصول وبدلا من ذلك سيتم الأعتراف بخسائر الائتمان على مدار كامل عمر الأصل المالى مع ملاحظة عدم الأعتراف باى خسائر ائتمان فى تاريخ الشراء، ويتم تضمين خسائر الائتمان المتوقعة الاولية فى تقدير التدفقات النقدية للأصل لاغراض حساب معدل الفائدة الفعال لهذه الأصول، ويحسب ايراد الفائدة على صافى القيمة المحملة بما فيها خسائر الائتمان المتوقعة، ويتم خصم خسائر الائتمان المتوقعة باستخدام معدل الفائدة الفعال المعدل، واى تغير فى خسائر الائتمان المتوقعة عن خسائر الائتمان الاولية سواء كان تغيرا ايجابيا او سلبيا يتم الاعتراف به فى حساب الارباح والخسائر مباشرةً. (BDO,2013)

ويتضمن المعيار متطلبات افصاح جديدة تمكن الاطراف ذات المصالح من فهم تقدير الوحدة الاقتصادية لخسائر الائتمان المتوقعة والتغيرات فى جودة الائتمان. واوضح المعيار أن متطلبات الافصاح الجديدة تشمل افصاح كمى ونوعى حيث تتطلب وصف للمدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة لتقدير خسائر الائتمان المتوقعة والمعلومات حول التغير فى خطر الائتمان، إعداد تسوية منفصلة لرصيد أول وأخر الفترة لمسموحات خسائر الائتمان للادوات المالية فى المرحلة الثالثة من النموذج ومعلومات عن ضمانات تلك الأدوات المالية، تصنيف منفصل على اساس جودة الائتمان لكل من إجمالى القيمة الدفترية والمخصص للأدوات المالية التي

[1] Writeoffs
[2] Purchased Credit Impaired Financial Assets.
[3] IAS 39

تدهور ائتمانها، معلومات عن الأصول المعدلة المقدر لها خسائر الائتمان على مدار حياتها، ومعلومات عن سياسة الشطب والمقدار المشطوب والمقدار الذى مازال يتم المطالبة به. وقد لخص (BDO,2013) متطلبات الافصاح فى النقاط التالية:

1) التسوية: يتم تسوية رصيد أول وأخر الفترة للقيمة الاجمالية المحملة ورصيد مسموحات الخسائر فى قائمة المركز المالى لكل من الاصول المالية التى حسب لها مخصص خسائر ائتمان لاثنى عشر شهرا، والاصول المالية التى حسب لها مخصص خسائر ائتمان على مدار عمرها، والاصول المالية التى يتوافر لها دليل موضوعى على تدهورها فى تاريخ اعداد القوائم المالية والتى لم يتم شراؤها متدهورة، والاصول المالية المشتراه متدهورة، ومخصص التزامات القروض وعقود الضمان المالى.
2) الشطب: حيث يجب على المنشأة الافصاح عن سياسة الشطب لديها، ومقدار الاصول المالية المشطوبة.
3) اعادة التفاوض: يجب الافصاح عن الأصول المالية التى تم تعديلها (اعادة التفاوض عليها) خلال الفترة والتكلفة المستهلكة ومكاسب أو خسائر إعادة التفاوض.
4) المدخلات: لابد من الافصاح عن افتراضات وأساليب التقدير لخسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة او اثنى عشر شهرا، كما يجب توضيح اساس هذه المدخلات واى تغير فى أساليب التقدير وأسباب هذا التغير، ويجب اضافة معلومات عن معدل الخصم الذى تم استخدامه لتوضيح اسباب اختيار الافتراضات المستخدمة لتحديد معدل الخصم واسباب اختيار معدل خصم محدد. كما يجب الافصاح عن الافتراضات واساليب التقدير المستخدمة لتقييم مدى وجود زيادة معنوية فى خطر الائتمان.
5) الضمانات: يجب توفير افصاح عن الضمانات المحتفظ بها أو اى تسهيلات ائتمانية بشكل يوفر معلومات سياسة الضمانات فى المنشأة وجودة الضمانات الموجودة وتوضيح اى تغير يحدث فى جودة هذه الضمانات واى تغير فى سياسة الضمانات.

وحتى تتمكن المنشأة من تحقيق متطلبات الافصاح الجديدة عليها أن تحدد مستوى التفصيل والاختصار الملائم والمطلوب للمعلومات، مستوى التأكد المطلوب لمتطلبات الافصاح، ومدى احتياج مستخدمى القوائم المالية لمعلومات اضافية لتقييم المعلومات النوعية المفصح عنها.

ويتفق البعض (Kpmg,2014; PWCHK, 2014) على أن نموذج خسائر الائتمان المتوقعة المتبع بمعيار التقرير المالى الدولى رقم (9) يحقق العديد من المزايا أهمها؛ أن مجال المعيار غير محدد بمجال خدمى معين وبالتالى يطبق على كافة المنشآت بالاضافة الى الغاء التفرقة بين معاملة التزامات القروض المطبق عليها (IFRS9 و IAS 37)، كما أن المعيار يُلغى فرضية اعتبار الاصل المالى غير قابل للسداد بعد 90 يوم من استحقاقه للسداد مما يترتب عليه عدم تأخير حدث التأخر عن السداد حتى يصبح الاصل المالى مستحق الدفع، كما ان طريقة معالجة الاصول المالية المضمحلة عند الشراء تتسق بدرجة كبيرة مع ما يطبق حاليا فى معيار المحاسبة الدولى رقم (39).

واضاف(BDO,2013) أن المعيار الجديد يتفق مع وجهة النظر الاقتصادية فيما يتعلق بمعدل الفائدة. لان معدل الفائدة فى تاريخ الاعتراف الإولى يعبر عن درجة المخاطر المرتبطة بالإداة المالية وبالتالى لا يوجد خسائر ائتمان اقتصادية فى تاريخ الأعتراف الإولى لذلك يتم تكوين مخصص تدهور لخسائر الائتمان المتوقعة على مدار 12 شهر بينما فى حالة زيادة خطر الائتمان عن خطر الائتمان عند الاعتراف الاولى يتم رفع معدل الفائدة كتعويض عن زيادة الخطر. كما أن هذا المعيار يتفق مع المتطلبات التنظيمية الصادرة عن لجنة بازل 2 الخاصة بإدراج خسائر عدم السداد المحتملة خلال 12 شهر وبالتالى يمكن للمؤسسات المالية استخدام أنظمة التصنيف الداخلية الموضوعة وفقا لمقررات لجنة بازل 2 لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة، الا أن (PWCHK,2014) اوضح ضرورة تعديل احتمالات التخلف عن السداد لمدة اثنى عشر شهرا المستخدمة فى مقررات لجنة بازل لأنها تعتمد على تقييم احتمالات التخلف عن السداد عبر دورة الاعمال وبالتالى تعتمد على الظروف

الاقتصادية العادية (الطبيعية) وبالتالى تكون أقل تأثرا (حساسية) بالتغيرات فى الظروف الأقتصادية مما يجعلها تعكس التوجهات طويلة الاجل، بينما احتمالات التخلف عن السداد فى ظل معيار معيار التقرير المالى الدولى رقم (9) تكون عند نقطة زمنية محددة (Point in Time) فهى تقدير لاحتمالات التخلف عن السداد فى ظل الظروف الحالية والمتوقعة وبالتالى تعكس التوجهات قصيرة الاجل، ولكن يمكن استخدام احتمالات التخلف عن السداد وفقا لبازل كنقطة بداية لاحتساب احتمالات التخلف عن السداد وفقا لمعيار التقرير المالى الدولى رقم (9).

واكد (BDO,2013) على ان نموذج خسائر الائتمان المتوقعة المقدم بمعيار التقرير المالى الدولى رقم (9) راعى طبيعة عملية قياس خطر الائتمان حيث تعتبر مجال حكمى بطبيعته ولذلك وضع المعيار مجموعة متنوعة ومختلفة من المؤشرات بما يسمح باستخدام الحكم الشخصى من قبل الادارة وهو الامر الذى لا مفر منه عند استخدام نموذج الخسائر المتوقعة إلا أن مجلس معايير المحاسبة المالية الدولية حاول الحد من استخدام الحكم الشخصى من خلال تطبيق خسائر الائتمان المتوقعة على مدار 12 شهر لمعظم الأدوات المالية.

واوضح (BDO,2013) مدى مراعاة معيار التقرير المالى الدولى رقم (9) لطبيعة العمل فى البنوك التجارية حيث استمر المعيار فى معاملة ايراد الفوائد بدون تغير مثل معيار المحاسبة الدولى رقم (39) وبالتالى يتم حساب ايراد الفوائد قبل الاخذ فى الاعتبار خسائر الائتمان فى الحسبان (على اساس القيمة الاجمالية) وذلك لان مجلس معايير المحاسبة المالية الدولية يدرك ان المؤسسات المالية تحتفظ بمعلومات خسائر الائتمان والمحاسبة بصورة منفصلة عن النظام المحاسبى المستخدم فى حساب معدل الفائدة.

وعلى الرغم من المزايا العديدة لمعيار التقرير المالى الدولى رقم (9) إلا انه جانبه الصواب والغموض فى العديد من النقاط، فقد اوضح (PWCHK,2014) أن اعتماد النموذج على تقييم نسبى لخطر الائتمان يترتب عليه امكانية تصنيف قرض ما كأصل مالى لا يتوافر لديه دليل موضوعى على حدوث زيادة جوهرية فى خطر الائتمان وبالتالى تحسب له خسائر الائتمان على مدار اثنى عشر شهرا فى بنك ما

بينما يصنف قرض اخر له نفس خصائص القرض السابق فى بنك اخر على انه اصل مالى يتوافر لديه دليل موضوعى على حدوث زيادة جوهرية فى خطر الائتمان وبالتالى تحسب له خسائر الائتمان على مدار عمر الاصل المالى. وقد اوضح (PWCHK,2014) أن سبب هذا الاختلاف فى التصنيف يرجع الى الجانب الحكمى فى تحديد مستوى خطر الائتمان عند الاعتراف الاولى للقرض.

واشار (PWCHK,2014) إلى أن المنشأت المالية تواجه تحديا كبيار فى تطبيق معيار التقرير المالى الدولى رقم (9) لأن معظم هذه المنشأت تحتاج الى تعديل جوهرى فى أنظمة جمع معلومات الائتمان حتى تتمكن من توفير المعلومات التفصيلية المطلوبة لتطبيق نموذج خسائر الائتمان المتوقعة المقدم فى المعيار، كما انها تحتاج الى توفير خبراء متخصصين حتى يتم ممارسة مستوى الحكم المهنى المقدم فى المعيار بدرجة عالية من الثقة، ايضا تحتاج عملية التطبيق الى فترة زمنية طويلة حتى يمكن تحقيق جميع جوانب معيار التقرير المالى الدولى رقم (9).

وقد اوضح (Kpmg,2014) أن هناك مدخلين لتطبيق معيار التقرير المالى الدولى رقم (9) فى المنشأت المالية التى تطبق مقررات لجنة بازل المدخل الاول هو استخدام البيانات من الحسابات التنظيمية وفقا لبازل كنقطة بداية لحساب خسائر الائتمان المتوقعة، اما المدخل الثانى فيتمثل فى استخدام الحسابات التنظيمية وتعديلها للوصول إلى متطلبات معيار التقرير المالى الدولى رقم (9) ويتوقف استخدام اى من المدخلين على المدخل المستخدم من قبل المؤسسة المالية فى حساب راس المال التنظيمى وفقا لمقررات لجنة بازل[1].

[1] هناك ثلاث مداخل لحساب راس المال التنظيمى هو المدخل المعيارى Standardised Approach والمدخل الاساسى Foundation IRB Approach والمدخل المتقدم Advanced IRB Approach. حيث فى ظل المدخل الاول تقوم المؤسسة المالية باستخدام قيم اوزان المخاطر المحددة مسبقا من قبل لجنة بازل وفى تلك الحالة تكون قدرة تلك المؤسسة على استخدام الحسابات التنظيمية وفقا لبازل للوصول المتطلبات IFRS9 محدودة. اما فى ظل المدخل الثانى تستخدم المؤسسة المالية نماذج داخلية لتقدير احتمالات عدم السداد ومقدار الخسارة واحتمال التعرض للخسارة وتكون لدى تلك المؤسسات القدرة على تعديل الحسابات التنظيمية وفقا لبازل لتحقيق متطلبات المعيار IFRS9 . بينما فى ظل المدخل الثالث تقوم المؤسسة المالية

وأشار (KPMG,2014) الى بعض أوجه الاختلاف بين معيار التقرير المالى الدولى رقم (9) ومتطلبات لجنة بازل على افتراض أن المنشأة المالية تستخدم المدخل المتقدم فى حساب راس المال التنظيمى ويختلف تأثير هذه الاختلافات فى الممارسة العملية وفقا لثلاث عوامل هى طبيعة الخدمات التى تقدمها المؤسسة المالية، وطريقة تطبيق متطلبات لجنة بازل فى المؤسسة المالية، والقرارات التى تتخدها المؤسسة المالية لتطبيق معيار التقرير المالى الدولى رقم (9).

3: تحليل مسودة معيار مجلس معايير المحاسبة المالية:

1/3: عرض مسودة معيار مجلس معايير المحاسبة المالية:

أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية فى ديسمبر 2012 مسودة معيارا بعنوان " الأدوات المالية – خسائر الائتمان" الذى يعتمد على استخدام نموذج خسائر الائتمان المتوقعة الحالية (Current Expected Credit loss – CECL) للمحاسبة عن تدهور الأصول المالية. ويعد هذا النموذج ثالث نموذج يقدمه المجلس بعد الازمة المالية العالمية معتمدا على المبادىء التى تم الاتفاق عليها بين مجلس معايير المحاسبة المالية ومجلس معايير المحاسبة المالية الدولية اثناء المشروع المشترك. ويعد هذا النموذج نموذج مبسط عن النموذج المقدم من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية الدولية حيث لا يفرق بين الأدوات المالية التى حدث بها زيادة جوهرية فى خطر الائتمان وتلك التى لم يحدث بها اى زيادة، وبدلا من ذلك يتم الاعتراف بخسائر ائتمان تعادل القيمة الحالية لخسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة المالية، اى على اساس التقدير الحالى لكل التدفقات النقدية التعاقدية التى من المتوقع عدم تحصيلها (BDO,2013; ABA,2014 ; FASB,2013; Deloritte,2012).

واشار (FASB,2012) إلى أن نموذج التدفقات النقدية المتوقعة الحالية يمتاز

باستخدام نماذج مطورة داخليا لحساب احتمالات عدم السداد واحتمالات التعرض للخسارة ومقدار الخسارة ومن خلال هذه النماذج المطورة ونظام ادارة المخاطر تستطيع تلك المؤسسة تقدير خسائر الائتمان المتوقعة التى تحقق متطلبات IFRS 9.

ببساطة تطبيقه حيث يستبدل النماذج المتعددة المطبقة حاليا فى معايير المحاسبة المالية الأمريكية لمختلف الأدوات المالية بنموذج واحد بسيط كما أنه يُلغى المراحل الثلاث التى تم الاتفاق عليها فى المشروع المشترك مع مجلس معايير المحاسبة المالية الدولية، ايضا يمتاز هذا النموذج بانه أكثر توجه بالمستقبل حيث يعكس كافة المعلومات عن الاحداث السابقة والظروف الحالية والتوقعات المستقبلية. وتظهر اوجه الاختلاف بين نموذج التدفقات النقدية المتوقعة الحالية ونموذج المراحل الثلاث عندما يكون عمر الأداة المالية اكثر من اثنى عشر شهرا ومن المتوقع حدوث خسائر الائتمان بعد مرور اثنى عشر شهرا حيث فى ظل نموذج المراحل الثلاث يتم تاجيل الاعتراف الكامل بمسموحات خسائر الائتمان المتوقعة حتى تتحقق متطلبات التحول بين المراحل الثلاث، بينما فى ظل نموذج التدفقات النقدية المتوقعة الحالية يتم الاعتراف الكامل بمسموحات خسائر الائتمان المتوقعة فى تاريخ اعداد القوائم المالية حتى لو كان من المتوقع حدوثها بعد اثنى عشر شهرا من تاريخ اعداد القوائم المالية.(FASB, 2012)

وعلى الرغم من المزايا والتبسيط التى سعى مجلس معايي المحاسبة المالية إلى تحقيقها من خلال نموذج التدفقات النقدية المتوقعة الحالية إلا أنه لم يلقى قبول الجهات التنظيمية والإشرافية على القطاع المصرفى فى الولايات المتحدة الامريكية، حيث اوضح (ABA,2014) أن هذا النموذج سينتج عنه تقلبات عديدة فى تقدير خسائر الائتمان ولا يمكن الاعتماد عليه حول المستقبل المتوقع كما إنه يتطلب أصلاح نظام التقدير الحالى للقروض، ولذلك قدمت مؤسسة البنوك الامريكية[1] نموذج اخر بديل هو نموذج الصناعة المصرفية (Banking Industry Model (BIM)) الذى يعد حل عملى على الرغم من تقديمه لمستوى مرتفع من الخسائر الا انه يتوافق مع الانظمة الحالية المطبقة فى البنوك الامريكية كما انه يتفق مع فهم المصرفيين لماهية تدهور الادوات المالية.

وعلى الرغم من مهاجمة (ABA,2014) للنموذج الجديد الذى قدمة مجلس

[1] ABA: American Banking Association (ABA)

معايير المحاسبة المالية إلا أنه اوضح امكانية استخدام نموذج التدفقات النقدية المتوقعة الحالية ولكن بعد تعديله من خلال تقدير كافة الخسائر الخاصة بمحفظة الاوراق المالية ولكن بمستوى كافى من الثقة وامكانية الاعتماد، وعدم تجاهل الظروف الاقتصادية والتعاقدية على مدار عمر المحفظة، استخدام طرق ملائمة لتقدير خسائر الائتمان، وتوفير ارشادات تحدد العوامل التى يمكن من خلالها تحديد التغير فى توقعات الخسائر.

2/3: مقارنة مسودة مجلس معايير المحاسبة المالية ومعيار التقرير المالى الدولى رقم (9):

ومن خلال ما تم عرضه سابقا يمكن توضيح اوجه الاختلاف والتشابه بين مسودة مجلس معايير المحاسبة المالية ومعيار التقرير المالى الدولى رقم (9) من خلال الجدول التالى:

جدول رقم (1) أوجه الاختلاف والتشابه بين نموذج الخسائر المتوقعة المقدم من مجلس معايير المحاسبة المالية الدولية ونموذج الخسائر المتوقعة الحالية المقدم من مجلس معايير المحاسبة المالية

وجه الاختلاف	FASB	IASB
النطاق	كلا المعيارين لهما نفس النطاق حيث يشملان كل الأدوات المالية سواء تقاس بالقيمة العادلة او التكلفة المستهلكة	
الاعتراف	لا يتطلب من الوحدة تسجيل مسموحات التدهور للاصول المالية التى تقاس بالقيمة العادلة فى قائمة الدخل الشامل فى حالة: 1- القيمة العادلة تتجاوز القيمة الدفترية. 2- خسائر الائتمان المتوقعة	لا يتضمن اى استثناءات للاصول المالية التى تقاس بالقيمة العادلة فى قائمة الدخل الشامل.

وجه الاختلاف	FASB	IASB
	تبدو غير جوهرية.	
القياس	خسائر الائتمان المتوقعة الحالية وهى تشمل كل التدفقات النقدية التعاقدية التى لا تتوقع الوحدة تحصيلها على مدار كامل حياة االأصل المالي.	– للاصول من النوع الاول[1] يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة خلال اثنى عشر شهرا فقط. – للاصول من النوع الثانى[2] يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على مدار كامل عمر الأصل المالي.
معيار التحول بين نوعى الأصول	يتم الاعتماد على مقياس وحيد موضوعى.	يتم التحول إلى قياس خسائر الائتمان المتوقعة على مدار كامل حياة الأصل فقط فى حالة حدوث زيادة جوهرية فى خطر الائتمان عن الاعتراف الاولى، ويتم العودة مرة اخرى إلى قياس خسائر الائتمان لاثنى عشر شهرا عندما لا تتوافر معايير التحول.

[1] الاصول من النوع الاول هى التى لم يحدث بها اى زيادة جوهرية فى خطر الائتمان منذ الاعتراف الاولى بها.

[2] الاصول من النوع الثانى هى التى حدث بها زيادة جوهرية فى خطر الائتمان منذ الاعتراف الاولى بها.

وجه الاختلاف	FASB	IASB
الأصول المالية المتدهورة عند شرائها او الاعتراف الاولى بها[1]	– يتبع نموذج الخسائر المتوقعة الحالية. – مسموحات التدهور تمثل خسائر الائتمان المتوقعة الحالية. – يتم الاعتراف بسعر الفائدة على اساس سعر الشراء مضاف اليه المسموحات الاولية للتدفقات النقدية المتعاقد عليها.	– مسموحات التدهور تعتمد على التغير فى خسائر الائتمان المتوقعة على مدار حياة الأصل. – ويتم الاعتراف بدخل الفائدة على اساس التوقع المبدئى للتدفقات النقدية وليس التدفقات التعاقدية.
تمثيل مسموحات التدهور	يمثل رصيد مسموحات التدهور حساب مقابل لحساب الأصل المالى	
المحاسبة عن اسس اخرى غير اساس الاستحقاق المحاسبى Nonaccrual accounting	على الوحدة ان تستبدل الأصل المالى فى حالة عدم الاستحقاق عندما يكون من غير المحتمل تحصيل كل القيمة الأصلية او كل الفائدة.	لا تحتوى على اسس اخرى غير اساس الاستحقاق، وبالنسبة للاصول التى تدهورت يعتمد دخل الفائدة على صافى القيمة الدفترية للأصل.

ويرى الباحث أن معيار التقرير المالى الدولى رقم (9) يعد أفضل فى قياس خسائر الائتمان من مسودة المعيار الامريكى، حيث يتطلب معيار التقرير المالى الدولى رقم (9) متابعة وتقييم مستمر لمخاطر الائتمان والاستجابة لتلك المخاطر بمخصصات ملائمة. بينما تعتمد مسودة مجلس معايير المحاسبة المالية فى قياس خسائر الائتمان الخاصة بالأداة المالية على التقييم الاولى لخسائر الائتمان الخاصة

[1] Purchased or originated credit impaired financial assets (PCI).

بكامل حياة الأداة المالية فى تاريخ الحصول عليها، وهو الامر الذى يتطلب توافر درجة عالية من الخبرة والبصيرة عند وضع توقعات الخسائر واحتمال حدوث كل توقع بصفة خاصة إذا طال اجل الأداة المالية. كما أن وضع افتراضات للاحداث المستقبلية امر صعب فى فترات الاستقرار الاقتصادى ويصبح اكثر صعوبة فى فترات التباطؤ الاقتصادى، كما يصعب ايضا توفير المعلومات الكافية التى يمكن الاعتماد عليها لبناء مثل هذه التوقعات وبالتالى الوفاء بمتطلبات الافصاح المطلوبة.

4: تحليل قواعد إعداد القوائم المالية للبنوك وفقا لتوجهات البنك المركزى المصرى[1]:

يقتصر هذا القسم على تناول قواعد إعداد القوائم المالية للبنوك وفقا لتوجهات البنك المركزى المصرى ولن يتم تناول معايير المحاسبة المصرية لانها متطابقة فى مجملها تماما مع معايير المحاسبة الدولية إلا أنها أجازت للبنك المركزى المصرى وضع المعايير والضوابط التى تتيح له إدارة النشاط الاقتصادى، وبناء عليه اصدر البنك المركزى المصرى قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك عام 2008، إلا أنه طبق نموذج الخسائر الفعلية المطبق بمعايير المحاسبة الدولية والمصرية لغرض إعداد القوائم المالية ليتمشى مع الممارسات الدولية وبما يحقق القابلية للمقارنة، وقبل صدور هذه القواعد أعتمدت البنوك المصرية فى تكوين المخصصات على القواعد التى أقرها البنك المركزى فى أسس تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء وتكوين المخصصات، وفيما يلى سيتم تناول اصدارات البنك المركزى المصرى قبل وبعد صدور معايير إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك.

1/4: أسس تقييم الجدارة الائتمانية وتكوين المخصصات (قبل صدور معايير إعداد القوائم المالية للبنوك المصرية عام 2008):

تم اصدار أسس تقييم الجدارة الائتمانية عام 2005 لتتضمن قواعد ارشادية توضيح كيفية إدارة المخاطر الائتمانية، أسس التصنيف، فئات الجدارة الائتمانية والمخصص الواجب التكوين، والمعالجة المحاسبية للعوائد على القروض غير

[1] تم صدور هذه القواعد فى جلسة مجلس ادارة البنك المركزى المنعقدة بتاريخ 16 ديسمبر 2008.

المنتظمة، توضيح الضمانات التى يعتد بها لدى تكوين المخصص، والقواعد العامة لتكوين المخصص. ويشمل نطاق هذا الاصدار كل القروض شاملة أرصدة الحسابات الجارية المدينة، والالتزامات العرضية، والارتباطات للمؤسسات، والقروض لاغراض استهلاكية والقروض العقارية للاسكان الشخصى والقروض الصغيرة للانشطة الاقتصادية.

واكد الاصدار على ضرورة وجود سياسة ائتمانية معتمدة من مجلس ادارة البنك توضح لكافة المتعاملين بالعملية الائتمانية على أن تشمل أسس تحديد درجة الجدارة الائتمانية للعملاء والتى تُتخذ اساسً للمنح والتسعير وتكوين المخصصات، كما تشمل على توحيد للمفاهيم وأسس التقييم لدى كافة الادارات المعنية بالبنك. كما اشار الاصدار إلى ضرورة دراسة محفظة القروض للمؤسسات لتحديد المخصص اللازم تكوينه وفقا لتصنيف الجدارة الائتمانية ويتم ذلك من خلال اجراء دراسة تفصيلية موضوعية للقروض وتشمل تلك الدراسة فحص كافة قروض العملاء المنتظمين وفقا لاخر دراسة سابقة، فحص عينة من القروض التى تم منحها خلال الفترة محل الفحص، فحص كافة القروض المصنفة باعتبارها غير منتظمة، وفحص كافة القروض الممنوحة للاطراف المرتبطة بالبنك.

وفيما يتعلق بفئات الجدارة الائتمانية للعملاء والمخصص الواجب التكوين فقد اشار الاصدار الى أن درجات الجدارة الائتمانية تتحدد عند المنح او الزيادة او التجديد على اساس ربع سنوى ويتم تكوين المخصص بعشر فئات كحد ادنى.

وينص الاصدار على تصنيف القروض الى ثلاث فئات هى القروض للمؤسسات، القروض الاستهلاكية والعقارية، القروض الصغيرة للانشطة الاقتصادية[1] ولكل فئة من هذه الفئات يوجد تصنيف لدرجات الجدارة الائتمانية. حيث تقسم القروض الصغيرة للانشطة الاقتصادية إلى أربع فئات وفقا لمدة التأخر فى السداد ولكل فئة يتم تكوين مخصص خسائر كنسبة من اجمالى المستحق على العميل. اما

[1] القروض الصغيرة هى القروض الممنوحة من البنك للحرفيين واصحاب المهن ومشروعات الشباب والمؤسسات التى لا يجاوز حجم اعمالها مليون جنيه.

قروض المؤسسات فتصنف الى عشرة درجات (من 1- الى 10) كحد ادنى مماثلة لفئات الجدارة الائتمانية للعملاء وفقا لعشرة عوامل هى استقرار الصناعة، استقرار المؤسسة، القدرة التنافسية للمؤسسة، مؤشرات ونتائج الاداء التشغيلى، التدفقات النقدية، الموقف المالى، الادارة والرقابة الداخلية، التعامل مع المشاكل القانونية، هيكل التمويل والتسهيلات، والارصدة المستحقة السداد. لكل درجة يتم تكوين مخصص بنسبة ثابتة من اجمالى المستحقات.

اما بالنسبة للقروض الاستهلاكية فهى تنقسم الى ثلاث انواع هى بطاقات الائتمان، قروض السيارات والقروض الشخصية، والقروض العقارية. ويقسم كل نوع الى 6 فئات كحد ادنى وفقا لفترة التأخير فى السداد ولكل فئة من هذه الفئات يتم تكوين مخصص كنسبة من المبالغ المستحقة على العميل.

واشار الاصدار إلى مجموعة من القواعد العامة يجب مراعاتها عند تكوين مخصص خسائر القروض هى:

أ- يراعى بالنسبة للقروض الممنوحة بالعملة الاجنبية ان يتم تكوين المخصص بعملة القرض.

ب- يراعى الاسراع فى اعدام القروض التى يتضح عدم جدوى الاجراءات المتخذة حيالها على ان يكون اعدام القروض بقرار من مجلس ادارة البنك بناء على دراسات الادارات المعنية ومذكرة من الادارة القانونية بالبنك المركزى تتضمن المبررات التى تدعو الى اتخاذ هذا القرار مع قيد هذه القروض فى سجلات احصائية واستمرار متابعة الاجرات اللازمة بشانها.

ج- يتم الخصم على المخصص بقيمة ما يتم اعدامه من قروض سواء كان لها مخصص او لم يكن لها مخصص باعتبار ان حساب المخصص هو حساب وعائى وما يتم تحصيله من قروض سبق اعدامها يضاف الى المخصص.

د- يراعى عدم تصنيف القروض غير المنتظمة التى يتم بشائها تسويات ضمن فئات القروض المنتظمة بمجرد الموافقة على التسوية الا بعد توافر شروط التصنيف ضمن القروض المنتظمة.

ويرى الباحث أن محور تكوين مخصص خسائر الائتمان فى قواعد البنك المركزى المصرى هو التأخر فى السداد، كما أن البنك المركزى المصرى وضع إجراءات محددة ومعايير واضحة لتصنيف القروض وفقا للدرجات الائتمانية وبناء عليها يتم تكوين مخصصات وفقا لنسب مالية محددة وفقا لمعدلات الخسائر التاريخية، وبذلك يسيطر البنك المركزى المصرى تماما على عملية تكوين المخصص ولا يخضعها للحكم المهنى.

2/3/6: معايير إعداد القوائم المالية للبنوك وأسس التقييم الصادرة عن البنك المركزى (بعد عام 2008):

اصدر البنك المركزى قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية وأسس التقييم فى ديسمبر 2008 لتتضمن سبعة فصول، الاول خاص باستعراض القوائم المالية للبنوك، والثانى خاص بعرض نموذج للايضاحات المتممة للقوائم المالية، والثالث يوضح القواعد العامة لإعداد وتصوير القوائم المالية، والفصل الرابع يعرض اسس الاعتراف والقياس للاصول والالتزامات، اما الفصل الخامس فيعرض اساليب معالجة الحالات الخاصة بالقوائم المالية، بينما الفصلان السادس والسابع فيتناولان قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية المجمعة وقواعد نشر القوائم المالية.

واعتمد البنك المركزى المصرى فى تعريف القروض على تعريف معيار التقرير المالى الدولى رقم (39) حيث عرف القروض بأنها "**أصول مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليست متداولة فى سوق نشط**"، وتقسم القروض الممنوحة من قبل البنك الى نوعان من القروض هما قروض وتسهيلات للبنوك وقروض وتسهيلات للعملاء. حيث تشمل القروض والتسهيلات للبنوك على كافة انواع القروض الممنوحة للبنوك سواء فى شكل اعتمادات بالحسابات الجارية أو قروض ذات اجل ثابت أو سندات اذنية، بينما تمثل قروض وتسهيلات العملاء المبالغ الممنوحة فعلا للمقترضين والمقيدة على حساباتهم دون المبالغ التى لم تستخدم من حدود القرض المصرح بها لهم وارصدة وسلفيات العاملين والارصدة المدينة بحسابات وودائع العاملين (وتشمل بطاقات الائتمان، قروض شخصية لأجل– قروض

عقارية).

واوضح الفصل الثالث من معايير إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك أن الأعتراف الاولى للقروض يتم بقيمة المعاملة مضاف إليها تكاليف المعاملة، اما القياس اللاحق للقروض فيتم بالتكلفة المستهلكة. وتظهر القروض فى قائمة المركز المالى بالصافى بعد خصم مخصص خسائر الائتمان. واوضح الاصدار أنه يجب تحليل القروض الى نوعان حسب درجة التداول هما قروض وتسهيلات تمثل ارصدة متداولة وهى القروض التى تستحق خلال سنة من تاريخ اعداد القوائم المالية، وقروض وتسهيلات تمثل ارصدة غير متداولة وهى القروض التى تستحق بعد اكثر من سنة من تاريخ اعداد القوائم المالية.

وفيما يتعلق بالافصاح فقد اوضح الفصل الثانى من معايير إعداد القوائم المالية للبنوك ضرورة الافصاح ضمن الايضاحات المتممة عن القيمة العادلة للقروض سواء كانت قروض لمؤسسات او لعملاء. حيث تمثل القيمة العادلة للقروض قيمة التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع تحصيلها مخصومة باستخدام معدل العائد الحالى فى السوق.

ويتم الاعتراف فى قائمة الدخل بالعائد المحسوب بطريقة التكلفة المستهلكة[1] وعَرَف البنك المركزى طريقة العائد الفعلى بانها طريقة حساب التكلفة المستهلكة لاصل أو التزام مالى وتوزيع ايرادات العائد أو مصاريف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة به. ومعدل العائد الفعلى هو المعدل الذى يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسبا وذلك للوصول بدقة إلى القيمة الدفترية لأصل مالى أو التزام مالى. وعند حساب معدل العائد الفعلى يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية بالاخذ فى الاعتبار جميع شروط عقد الأداة بما فى ذلك خيارات السداد المبكر ولكن لا يأخذ فى الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية وتتضمن طريقة الحساب كافة

[1] لمزيد من التوضيح يمكن الرجوع لقواعد البنك المركزى ص 32-34.

الاتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التى تعتبر جزء من معدل العائد الفعلى كما تتضمن تكلفة المعاملة اى علاوات او خصومات. ولكن عند تصنيف القروض والمديونيات على انها غير منتظمة او متدهورة لا يتم الاعتراف بايرادات العائد الخاص بها ويتم قيدها فى سجلات هامشية خارج القوائم المالية ويتم الاعتراف بها ضمن الايرادات وفقاً للاساس النقدى.

ويقوم البنك فى نهاية كل سنة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعى على تدهور أحد الاصول المالية أو مجموعة من الاصول المالية، حيث يُشترط توافر دليل موضوعى على حدوث حدث او أكثر بعد الاعتراف الاولى للاصل وكان لهذا الحدث تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية للاصل المالى أو لمجموعة الأصول المالية التى يمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها. ومن أمثلة المؤشرات التى يستخدمها البنك لتحديد وجود دليل موضوعى على خسائر الائتمان وجود صعوبات مالية كبيرة تواجه المقترض أو المدين، مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم السداد، وتوقع افلاس المقترض.[1]

واوضحت قواعد البنك المركزى المصرى أن قياس مخصص خسائر الائتمان يتم بالفرق بين القيمة الدفترية للاصل وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة باستخدام معدل العائد الفعلى الأصلى للأصل المالى، ولا يدخل فى ذلك خسائر الائتمان المستقبلية التى لم يتم تحملها بعد. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للاصل باستخدام حساب مخصص خسائر الائتمان ويتم الاعتراف بخسائر الائتمان فى قائمة الدخل.

واوضح الفصل الرابع من القواعد أن الاعتراف بخسائر الائتمان فى القروض يتم فى قائمة الدخل على اساس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ومعدلات الاخفاق التاريخية على أن يتم تعديل مقدار الخسائر التاريخية على أساس البيانات المعلنة الحالية بحيث تعكس أثر الأحوال الحالية التى لم تتوافر فى الفترة التى تم خلالها تحديد مقدار الخسائر التاريخية وكذلك لالغاء أثار الاحوال التى كانت

[1] لمزيد من التوضيح يمكن الرجوع الى قواعد اعداد وتصوير البنك المركزى ص 35-37

موجودة فى الفترات التاريخية ولم تعد موجودة حاليا. وفى حالة زيادة المخصص المحسوب على أساس النسب الواردة بالأسس والقواعد الصادرة عن البنك المركزى المصرى عن الخسائر المحسوبة على أساس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ومعدلات الاخفاق التاريخية، تجنب الزيادة من صافى ارباح السنة بحساب التوزيع بعد تجنيب الاحتياطى القانونى وتدرج بحقوق الملكية تحت بند احتياطى المخاطر البنكية العام الذى يستخدم فقط عن طريق الاضافة الى الارباح (الخسائر) المحتجزة بقيمة اى زيادة فى سنوات مالية تالية فى مخصص خسائر القروض. وفى حالة عدم كفاية ارباح السنة المالية لتغطية الزيادة فى المخصص المحسوب على اساس النسب الواردة بالاسس والقواعد الصادرة عن البنك المركزى المصرى عن المخصص المحسوب على اساس التدفقات النقدية المستقبلية ومعدلات الاخفاق التاريخية يتم خصمها من رصيد الارباح المحتجزة.

وفيما يتعلق بالأفصاح يتم الافصاح فى الإيضاحات المتممة عن نسبة كل فئة من فئات القروض لإجمالى القروض ونسبة مخصصاتها للسنة الحالية وسنة المقارنة. كما يتم ايضاح موقف ارصدة القروض والتسهيلات من حيث الجدارة الائتمانية للسنة الحالية وسنة المقارنة حيث يتم توضيح مقدار القروض والتسهيلات التى لا يوجد عليها متأخرات أو تدهور، والقروض والتسهيلات التى عليها متاخرات ليست محل تدهور، والقروض والتسهيلات محل التدهور.

واشار البنك المركزى المصرى الى ضرورة اعداد تحليل لمخصص خسائر الائتمان يحدد فيه خسائر الائتمان خلال السنة والمبالغ التى تم اعدامها خلال السنة والمبالغ المستردة خلال السنة من المبالغ التى سبق اعدامها للوصول الى رصيد مخصص خسائر الائتمان فى اخر السنة المالية. كما يجب ان يتم اعداد تحليل حركة لمخصص خسائر القروض للافراد وفقا لنوعها كحسابات جارية مدينة وقروض شخصية وبطاقات ائتمان وقروض عقارية، بالاضافة الى تحليل حركة مخصصص خسائر القروض للمؤسسات وفقا لنوعها كحسابات جارية مدينة او قروض مباشرة او قروض مشتركة او قروض اخرى وذلك لكل من السنة الحالية وسنة المقارنة.

وفيما يتعلق بخطر الائتمان فقد عرف البنك المركزى خطر الائتمان بانه الخطر الناتج عن قيام أحد الاطراف بعدم الوفاء بتعهداته، ويمثل خطر الائتمان أهم الاخطار بالنسبة للبنك، ويتمثل خطر الائتمان بصفة اساسية فى أنشطة الإقراض التى ينشأ عنها القروض والتسهيلات وأنشطة الاستثمار التى يترتب عليها ان تشمل اصول البنك على ادوات الدين.

واوضح الاصدار انه لقياس خطر الائتمان المتعلق بالقروض والتسهيلات للبنوك ينظر البنك الى ثلاثة مكونات هى:

- احتمالات الاخفاق من قبل العميل او الغير فى الوفاء بالتزاماته التعاقدية (ويتم حساب هذه الاحتمالات على مستوى كل عميل باستخدام اساليب تقييم داخلية اتصنيف الجدارة الائتمانية).
- المركز الحالى والتطور المستقبلى المرجح له[1] الذى يستنتج منه البنك الرصيد المعرض للاخفاق (تمثل المبالغ التى يتوقع البنك ان تكون قائمة عند وقوع التاخير).
- خطر الاخفاق الافتراضى[2].

كما أكدت هذه القواعد على أن هذه المكونات تعكس **الخسائر المتوقعة**[3] المطلوبة من قبل لجنة بازل وأنها تتعارض مع عبء خسائر الائتمان وفقا لمعيار المحاسبة المالية المصرى رقم (26) الذى يعتمد على نموذج الخسائر الفعلية فى تاريخ إعداد القوائم المالية. إلا أنه لأغراض إعداد القوائم المالية يتم الاعتراف فقط بخسائر الائتمان التى وقعت فى تاريخ إعداد القوائم المالية بناء على ادلة موضوعية تشير الى الخسائر الفعلية وفى حالة زيادة الخسائر المتوقعة وفقا لقواعد البنك المركزى المصرى عن الخسائر المطلوبة لاغراض التقرير يتم تجنيب الزيادة فى

[1] Exposure at default.

[2] Loss given default.

[3] على الرغم من اعتماد البنك المركزى على مصطلح الخسائر المتوقعة الا انه لا يعتمد على نموذج خسائر الائتمان المتوقعة المستخدم من قبل IASBA ولكنه يعتمد على نموذج القيمة المتوقعة فى صورته التقليدية.

احتياطى المخاطر البنكية العام ضمن حقوق الملكية خصما على الارباح المحتجزة.

ويقوم البنك بتقييم احتمال التأخر على مستوى كل عميل باستخدام أساليب تقييم داخلية لتصنيف الجدارة مفصلة لمختلف فئات العملاء. وقد تم تطوير تلك الأساليب للتقييم داخليا وتراعى التحليلات الإحصائية مع الحكم الشخصى لمسؤلى الائتمان للوصول إلى تصنيف الجدارة الملائم. بينما يعتمد المركز المعرض للاخفاق على المبالغ التى يتوقع البنك أن تكون قائمة عند وقوع التأخر وفى حالة القروض يكون هذا المركز هو القيمة الاسمية، وتمثل الخسارة الافتراضية او الخسارة الحادة توقعات البنك لمدى الخسارة عند المطالبة بالدين ان حدث التأخر. ويتم التعبير عن ذلك بنسبة الخسارة للدين وبالتاكيد يختلف ذلك بحسب نوع المدين، وأولوية المطالبة، ومدى توافر الضمانات أو وسائل تغطية الائتمان الأخرى.

ويقوم البنك بتنظيم مستويات خطر الائتمان الذى يقبله وذلك بوضع حدود لمقدار الخطر التى سيتم قبوله على مستوى كل مقترض، او مجموعة مقترضين، وعلى مستوى الانشطة الاقتصادية والقطاعات الجغرافية. ويتم ايضا إدارة مخاطر التعرض لخطر الائتمان عن طريق التحليل الدورى لقدرة المقترضين والمقترضين المحتملين على مقابلة سداد التزاماتهم، وكذلك بتعديل حدود الاقراض كلما كان ذلك مناسبا. كما يجب الافصاح فى الايضاحات المتممة عن تحليل لاهم حدود خطر الائتمان للبنك موزعه وفقا لكل من القطاع الجغرافى والقطاع النشاطى فى اخر السنة الحالية.

ويظهر بقائمة المركز المالى فى جانب حقوق الملكية احتياطى المخاطر البنكية والذى يمثل الزيادة فى مخصص خسائر الائتمان المطلوب وفقا لقواعد البنك المركزى المصرى عن ذلك المطلوب لاغراض إعداد القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة المصرية، يتم تجنيب تلك الزيادة فى احتياطى المخاطر البنكية العام ضمن حقوق الملكية خصما على الارباح المحتجزة بمقدار. ويتم تعديل ذلك الاحتياطى بصفة دورية بالزيادة والنقص بحيث يعادل دائما مبلغ الزيادة بين المخصصين ويُعد هذا الاحتياطى غير قابل للتوزيع.

ويرى الباحث ان البنك المركزى المصرى جعل من عملية تكوين مخصص خسائر الائتمان معقدة فى الممارسة حيث تطلب من البنوك العاملة فى مصر اتباع نموذجين لحساب مخصص خسائر الائتمان الاول وفقا لاسس تقييم الجدارة الائتمانية والاخر وفقا لمعايير المحاسبة المالية المصرية ومعالجة الفرق بين النموذجين فى احتياطى المخاطر البنكية والارباح المحتجزة، وهو الامر الذى يؤدى الى صعوبة فى الممارسة، كما ينتج عنه قوائم مالية لا توفر الشفافية الكافية لمستخدمى المعلومات.

كما يرى الباحث أن البنك المركزى المصرى طمس أهم ملامح نموذج الخسائر المتوقعة، حيث لم يسمح نهائيا بممارسة الحكم المهنى عند تقدير خسائر الائتمان المتوقعة، فقد وضع معايير واضحة لتصنيف القروض بين مستويات الجدارات الائتمانية وحدد نسب ثابتة لتكوين مخصص خسائر الائتمان مما جعل النموذج يقترب بدرجة اكبر لنموذج المخصصات الديناميكية.

5: مقارنة بين نموذج الخسائر المتوقعة وفقا لمعيار التقرير المالى الدولى رقم (9) ونموذج الخسائر المتوقعة وفقا لتوجهات البنك المركزى المصرى:

ومن خلال العرض السابق يتضح للباحث مدى ادراك البنك المركزى المصرى لعدم صلاحية نموذج الخسائر الفعلية المتبع من قبل معايير المحاسبة المصرية فى تقدير خسائر الائتمان، كما يتضح سعى البنك المركزى لاستخدام نموذج الخسائر المتوقعة فى تقدير خسائر الائتمان بما يتوافق مع سياسة البنك المركزى فى تطوير القطاع المصرفى المصرى ليصبح مؤهلا لاتباع مقررات لجنة بازل. إلا أنه على الرغم من ذلك توجد اختلافات جوهرية بين نموذج الخسائر المتوقعة المطبق من قبل البنك المركزى المصرى ونموذج الخسائر المتوقعة الصادر بمعيار التقرير المالى الدولى رقم (9)، ويمكن للباحث عرض اوجه الاختلاف والتشابه بين النموذجين من خلال الجدول التالى:

جدول رقم (2) أوجه الاختلاف والتشابه بين نموذج الخسائر المتوقعة وفق معيار **التقرير المالى الدولى رقم (9) ونموذج الخسائر المتوقعة وفق توجيهات البنك المركزى المصرى**

وجه الاختلاف	نموذج الخسائر المتوقعة وفق معيار التقرير المالى الدولى رقم (9)	نموذج الخسائر المتوقعة وفق توجيهات البنك المركزى المصرى
نطاق النموذج	يطبق على كافة الادوات المالية سواء مقاسة بالقيمة العادلة او مقاسة بالتكلفة المستهلكة، وسواء كان التقدير لاداة مالية واحدة أو لمجموعة من الادوات المالية.	تم وضع نموذج خاص لتقدير خسائر الائتمان فى القروض بكافة أنواعها، ويسمح بتقدير خسائر الائتمان لقرض بمفرده أو لمجموعة من القروض لها نفس الخصائص.
نوع المعلومات المستخدم فى تقدير الخسائر	معلومات تاريخية وحالية ومستقبلية	معلومات تاريخية وحالية
معيار التعثر	لا يعد التوقف عن السداد هو المؤشر الوحيد للتعثر ولكنه يمثل المرحلة الاخيرة فى التعثر ولابد من الاعتماد على مؤشرات اخرى تعتمد على كافة المعلومات المتاحة بما يمكن من التنبؤ بالتعثر.	التوقف عن السداد.

وجه الاختلاف	نموذج الخسائر المتوقعة وفق معيار التقرير المالى الدولى رقم (9)	نموذج الخسائر المتوقعة وفق توجيهات البنك المركزى المصرى
تعريف التخلف عن السداد	المعيار لم يحدد تعريف محدد للتخلف عن السداد ولكن على كل مؤسسة مالية ان تضع التعريف الذى يتلاءم من ادارتها للمخاطر. ولكن اوصي بضرورة استخدام مؤشرات كمية ونوعية لتحديد التخلف عن السداد.	يحدث التخلف عن السداد إذا توقف المقترض عن السداد لفترة من 30 يوم الى 90 يوم حسب نوع القرض.
اساس تقدير احتمالات التخلف عن السداد	يتم تقدير احتمال التخلف عن السداد فى نقطة من الزمن (point in time) على اساس تقدير الظروف المستقبلية المتوقعة والحالية فى تاريخ اعداد القوائم المالية.	يتم تقدير احتمال التخلف عن السداد على اساس المنهجية للتصنيف المحددة من قبل البنك المركزى المصرى، وقد يكون التقدير فى نقطة من الزمن او عبر دورة الاعمال وفى الحالتين يتم التقدير باستخدام متوسط معدلات التخلف عن السداد فى الفترات السابقة.

وجه الاختلاف	نموذج الخسائر المتوقعة وفق معيار التقرير المالى الدولى رقم (9)	نموذج الخسائر المتوقعة وفق توجيهات البنك المركزى المصرى
فترة تقدير احتمالات التخلف عن السداد	تعتمد هذه الفترة على الأصل المالى حيث يمكن ان تقاس لمدة اثنى عشر شهرا او تقاس للفترة المتبقية من عمر الأصل المالى.	يتم استخدام مقياس واحد فقط لقياس احتمالات التخلف عن السداد وتعد فترة اثنى عشر شهرا فترة ملائمة لذلك.
مستوى ممارسة الحكم المهنى فى تقدير الخسائر	يسمح بمساحة كبيرة من ممارسة الحكم المهنى فى تقدير خسائر الائتمان، من خلال الاخذ فى الاعتبار مؤشرات السوق والمؤشرات الاقتصادية، خصائص الاداة المالية، واى معلومات اخرى وثيقة الصلة بالاداة المالية.	لا يسمح نهائيا بممارسة الحكم المهنى فى تقدير خسائر الائتمان.
قياس الخسائر	خسائر الائتمان تعبر عن الخسائر المتوقعة على مدار عمر الأداة المالية.	خسائر الائتمان تعبر عن الخسائر المحتملة والتى يمكن تقديرها بصورة معقولة.
اساس العمليات الحسابية	لا يوجد اساس موحد فى حساب خسائر الائتمان.	احتمالات الخسارة ومقدارها لانواع المخاطر تكون وفق اساس محدد.

وجه الاختلاف	نموذج الخسائر المتوقعة وفق معيار التقرير المالى الدولى رقم (9)	نموذج الخسائر المتوقعة وفق توجيهات البنك المركزى المصرى
التطبيق	تتطلب تغيرات كبيرة فى الانظمة المطبقة حاليا فى المؤسسات المالية، كما يترتب عليها مستويات مرتفعة جدا من مسموحات خسائر القروض عند التطبيق الاولى، كما انها اقل من حيث امكانية الاعتماد وتزيد من التقلبات فى رصيد مسموحات الخسائر.	المقدار المحقق وغير المسجل يتم تسجيله على اساس معدلات الخسائر السنوية بعد تعديلها بالاعتبارات الحالية والمستقبلية.
مسموحات خسائر الائتمان	من المتوقع ان تزيد مسموحات خسائر القروض عن المستوى الحالى	كل مستويات مسموحات خسائر القروض الحالية تعد متوسط لمعدلات خسائر القروض على مدار ثلاث سنوات كحد أدنى (من ثلاث لخمس سنوات).

وجه الاختلاف	نموذج الخسائر المتوقعة وفق معيار التقرير المالى الدولى رقم (9)	نموذج الخسائر المتوقعة وفق توجيهات البنك المركزى المصرى
قواعد الافصاح	وفر قواعد افصاح توضح بدرجة كبيرة مخاطر الائتمان التى تواجه المنشأت بما يمكن فهم تقدير المنشأة لخسائر الائتمان المتوقعة والتغيرات فى جودة الائتمان. ويشمل الافصاح افصاح كمى ونوعى بما يشمل وصف للمدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة لتقدير خسائر الائتمان المتوقعة والمعلومات حول التغير فى خطر الائتمان.	يتم الافصاح عن مخصص خسائر الائتمان وحركة المخصص وغالبا يمثل افصاح كمى، ولا يوفر افصاح كافى عن تقدير المنشأة لخسائر الائتمان والتغيرات فى جودة الائتمان

6- الخلاصة:

استهدف البحث تحليل ومقارنة متطلبات القياس والافصاح عن مخصص خسائر القروض وفق معيار التقرير المالى الدولى رقم (9) وقواعد وتوجيهات البنك المركزى المصرى، وفى سبيل تحقيق هذا الهدف قام الباحث بتناول الدراسات والاصدارات المحاسبية للتعرف على متطلبات القياس والافصاح عن مخصص خسائر القروض وفق معيار التقرير المالى الدولى رقم (9) وقواعد وتوجيهات البنك المركزى المصرى.

وخلص الباحث بشأن معيار التقرير المالى الدولى رقم (9) إلى أنه يحقق العديد من المزايا أهمها؛ أنه يصلح لكافة المجالات والمنشأت فهو غير محدد بمجال خدمى معين، وأنه راعى طبيعة عملية قياس خطر الائتمان حيث تعتبر مجال حكمى بطبيعته ولذلك وضع المعيار مجموعة متنوعة ومختلفة من المؤشرات بما يسمح باستخدام الحكم الشخصى من قبل الادارة، كما راعى طبيعة العمل فى البنوك

التجارية حيث استمر المعيار فى معاملة ايراد الفوائد بدون تغير مثل معيار المحاسبة الدولى رقم (39) . ويتفق معيار التقرير المالى الدولى رقم (9) مع كل من وجهة النظر الاقتصادية فيما يتعلق بمعدل الفائدة والمتطلبات التنظيمية الصادرة عن لجنة بازل 2 الخاصة بإدراج خسائر عدم السداد المحتملة خلال 12 شهر.

وأهم ما جاء بالمعيار أنه الغى فرضية اعتبار الاصل المالى غير قابل للسداد بعد 90 يوم من استحقاقه للسداد مما يترتب عليه عدم تأخير حدث التأخر عن السداد حتى يصبح الاصل المالى مستحق الدفع، كما ان طريقة معالجة الاصول المالية المضمحلة عند الشراء تتسق بدرجة كبيرة مع ما يطبق حاليا فى معيار المحاسبة الدولى رقم (39). إلا أن المنشأت ستواجه تحديا كبيرا فى تطبيقه، لأن معظم هذه المنشأت تحتاج الى تعديل جوهرى فى أنظمة جمع معلومات الائتمان حتى تتمكن من توفير المعلومات التفصيلية المطلوبة لتطبيق نموذج خسائر الائتمان المتوقعة المقدم فى المعيار، كما انها تحتاج الى توفير خبراء متخصصين حتى يتم ممارسة مستوى الحكم المهنى المقدم فى المعيار بدرجة عالية من الثقة، ايضا تحتاج عملية التطبيق الى فترة زمنية طويلة حتى يمكن تحقيق جميع جوانب معيار التقرير المالى الدولى رقم (9).

وبشأن بمسودة مجلس معايير المحاسبة المالية خلص الباحث إلى أفضلية معيار التقرير المالى الدولى رقم (9) فى قياس خسائر الائتمان من مسودة المعيار الامريكى، حيث يتطلب معيار التقرير المالى الدولى رقم (9) متابعة وتقييم مستمر لمخاطر الائتمان والاستجابة لتلك المخاطر بمخصصات ملائمة. بينما تعتمد مسودة مجلس معايير المحاسبة المالية فى قياس خسائر الائتمان الخاصة بالأداة المالية على التقييم الاولى لخسائر الائتمان الخاصة بكامل حياة الأداة المالية فى تاريخ الحصول عليها، وهو الامر الذى يتطلب توافر درجة عالية من الخبرة والبصيرة عند وضع توقعات الخسائر واحتمال حدوث كل توقع بصفة خاصة إذا طال اجل الأداة المالية. كما أن وضع افتراضات للاحداث المستقبلية امر صعب فى فترات الاستقرار الاقتصادى ويصبح أكثر صعوبة فى فترات التباطؤ الاقتصادى، كما يصعب ايضا

توفير المعلومات الكافية التى يمكن الاعتماد عليها لبناء مثل هذه التوقعات وبالتالى الوفاء بمتطلبات الافصاح المطلوبة.

وبشأت توجيهات البنك المركزى المصرى خلص الباحث إلى أن البنك المركزى المصرى جعل من عملية تكوين مخصص خسائر الائتمان معقدة فى الممارسة حيث تطلب من البنوك العاملة فى مصر اتباع نموذجين لحساب مخصص خسائر الائتمان الاول وفقا لاسس تقييم الجدارة الائتمانية والاخر وفقا لمعايير المحاسبة المالية المصرية ومعالجة الفرق بين النموذجين فى احتياطى المخاطر البنكية والارباح المحتجزة، وهو الامر الذى يؤدى الى صعوبة فى الممارسة، كما ينتج عنه قوائم مالية لا توفر الشفافية الكافية لمستخدمى المعلومات.

وخلص الباحث من المقارنة السابقة إلى أفضلية معيار التقرير المالى الدولى رقم (9) مقارنة بتوجهات البنك المركزى المصرى، حيث أن الاعتماد على نموذج الخسائر المتوقعة المقدم بمعيار التقرير المالى الدولى يتسق مع الفكر المعتمد من قبل البنك المركزى المصرى فى ادارة النشاط الائتمانى، ويبسط من عملية تكوين مخصص خسائر الائتمان فى الممارسة العملية فلن تعود هناك حاجة لاتباع نموذجين فى تكوين مخصص خسائر الائتمان بل سيتم استخدام نموذج الخسائر المتوقعة فقط، وهو الامر الذى سيترتب عليه قوائم مالية تحقق مستوى الشفافية المطلوب والقابلية للمقارنة، كما أنه يتوافق مع سياسات البنك المركزى المصرى فى مجال تطوير القطاع المصرفى المصرى واتباعه لاحداث مقررات لجنة بازل (بازل III)، إلا ان تطبيق النموذج فى صورته الحالية سيواجه رفض من قبل البنك المركزى نظرا لانه يعطى البنوك مساحة أكبر من ممارسة الحكم المهنى فى تكوين المخصص وهو الامر الذى يرفضه البنك المركزى المصرى، كما ان النموذج المقدم يحتاج لمزيد من التوضيح والتعديل ليتلائم مع البيئة المصرية.

وفى ضوء حدود البحث وأهدافه ومشكلته، يوصى الباحث بما يلى:

- ❖ يوصى الباحث بضرورة الغاء معيارى المحاسبة المصرى رقم (26) ورقم (25) وتضمين معايير المحاسبة المصرية لمعيار التقرير المالى رقم (9)

ليواكب التطورات التى شهدتها معايير المحاسبة الدولية والأمريكية. ويعتقد الباحث أن هذا التعديل سيكون أكثر إيجابية إذا تم فى سياق تعديل حزمة من معايير المحاسبة، خاصة المعايير ذات الصلة بالادوات المالية وتكوين مخصصات التدهور والتحوط.

- ❖ يوصى الباحث بضرورة الغاء البنك المركزى المصرى للممارسة المزدوجة فى تكوين مخصص خسائر الائتمان والاعتماد فقط على الممارسة المقدمة بمعيار التقرير المالى الدولى رقم (9).
- ❖ ضرورة اهتمام أقسام المحاسبة بالجامعات المصرية بتطوير مقررات المحاسبة لتشمل التطورات فى معايير المحاسبة الدولية والأثار الإيجابية لتلك التطورات، كما يجب توصيه الباحثين بإجراء مزيد من البحوث فى ذلك المجال.

وفى ضوء ما سبق يعتقد الباحث بأهمية مجالات البحث التالية مستقبلا:

- دراسة كيفية تكيف معيار التقرير المالى الدولى رقم (9) ليتلائم مع فكر البنك المركزى فى تقليل الجاانب الحكمى فى مجال تكوين مخصص خسائر القروض.
- دراسة واختبار أثر تطبيق معيار التقرير المالى الدولى رقم (9) على الاداء المالى للبنوك.
- دراسة واختبار أثر تطبيق معيار التقرير المالى الدولى رقم (9) على الاستقرار المالى فى القطاع المصرفى.
- دراسة واختبار مدى إدراك معدى القوائم المالية للبنوم لمتطلبات معيار التقرير المالى الدولى رقم (9).

قائمة المراجع المستخدمة فى اعداد البحث

اولا المراجع العربية:

- البنك المركزى المصرى، 2005، **أسسس تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء وتكوين المخصصات**، متاح على الموقع/www.cbe.org.eg/Arabic
- البنك المركزى المصرى، 2008، **قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس**، متاح على الموقع. www.cbe.org.eg/Arabic
- المليجى فؤاد السيد، حسين على حسن، أحمد محمد شوقى، 2017، " القياس والافصاح فى معايير المحاسبة المصرية"، قسم المحاسبة – كلية التجارة جامعة الاسكندرية.
- مليجى، مجدى مليجى عبد الحكيم، (2014)، " أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة فى بيئة الأعمال السعودية – دراسة تطبيقية"، **مجلة المحاسبة والمراجعة (AUGAA)**، كلية التجارة جامعة بنى سويف، المجلد الثانى– العدد الثانى– ديسمبر، ص 1– 50.
- وزارة الاستثمار، 2015، **معايير المحاسبة المصرية**، معيار المحاسبة المصرى رقم (26) المعدل 2015 بعنوان الادوات المالية الاعتراف والقياس".
- وزارة الاستثمار، 2015، معايير المحاسبة المصرية، معيار المحاسبة المصرى رقم 40 الادوات المالية – الافصاح".

ثانيا المراجع الاجنبية:

- Abou El Sood Heba, 2012, "Loan loss provisioning and income smoothing in US banks pre and post the financial crisis", **International Review of Financial Analysis**, Vol.25, pp 46–72.
- American Bankers Association (ABA), 2014, " summery of FASB "CECL" Model To Estimate The Allowance For Loan

and Lease Losses (ALLL)", avaliable on WWW.ABA.com 1-800Bankers 28/1/2014.

- Anandarajan Asokan, Iftekhar Hasanad, And Ana Lozano-Vivas, 2003, "The Role of Loan Provision in Earnings Management , Capital Management, and Signaling: the Spanish Experience", **Advanced In International Accounting**, Vol. 16, pp 45-65.
- Balla Eliana And Morgan J. Rose, 2011, "loan loss, Accounting Constraints, and Bank Ownership Structure", Working paper available at: http://www.ssrn.com
- Basel Committee on Banking Supervision, 2012, Financial Instruments : Impairment, available at: www.bis.org/pub/bcbs 161.pdf.
- BDO, 2014, " Need To Know Financial Instruments: Expected Credit Losses (Exposure Draft)", avaliable on www.bdointernational.com
- Cantrell Brett , John McInnis , And Christopher G. Yust, 2014,"Predicting Credit Losses: Loan Fair Values versus Historical Costs", **The Accounting Review**, Vol.89, No. 1, pp 147-176.
- Chakraboty, T., (2010), "The Relation Between Fair Values in Bank s Trading Books and Volatility in Share Price Returns in the Indian Context", T**he IUP Journal of Accounting Research of Audit Practices**, Vol. IX, No.1 & 2, PP.63-83.
- Chen, Xiaohong A., Xiaoding Wang a, Desheng Dash Wu b.

(2010). Credit risk measurement and early warning of SMEs: An empirical study of listed SMEs in China. **Decision Support Systems**, Vol. 49, No. 10, P. 301–310.

- Deloitte, 2012, FASB Proposes an Impairment Model For All Financial Assets, available at: www.iasplus.com/en/news/2012/december/fasb-proposes.
- Deloitte, 2013, IASB Proposes New Impairment Model, available at: www.iasplus.com/en/news/2013/03/ed-2013.
- Deloitte, 2014, IFRS 9 – Financial Instruments, available at: www.iasplus.com/en/standerds/ifrs/ifrs9.
- Ernst, young, 2013, "IASB Proposes new expected credit loss model", issue 54/ march, available at: ey.com/ifrs.
- Financial Accounting Standarda Board (FASB), 2013, "proposed accounting standards update Financial Instruments- Credit Losses (Subtopic 825-15)", avaliable on www.fasb.org
- Fonseca, Ana Rosa And Francisco , Gonzai Lez , 2008, " Cross Country Determination of bank income Smooting By Managing Loan- Loss Provision", **Journal of Banking and Financial**, Vol.32, pp 217-228.
- Gebhardt G¨Unther And Zoltan Novotny-Farkas, 2011,"Mandatory IFRS Adoption and Accounting Quality of European Banks", **Journal of Business Finance & Accounting**, Vol. 38. Issues. (3) & (4), pp 289–333.
- Government Accountability Office, (2009), "Financial Crisis Highlights Need to Improve Oversight of Leverage at Financial Institutions and Across System, u.s.GAO, July

- International Financial Reporting Standerd, 2009, **Financial Instruments: Classification and Measurement** , International Financial Reporting Release No. 9. IASB, London, UK.
- International Financial Reporting Standerd, 2011, **Financial Instruments: Recognition and Measurement** , International Accounting Standard 39, London, UK.
- International Financial Reporting Standerd, 2014, International Financial Reporting Standerd 9 **Financial Instruments**, International Financial Reporting Release No. 9. IASB, London, UK.
- Knolt, S., Richardson,P.,Risinanchi,k.&Sen,K.,(2015), "understanding the fair value of bank`s Loan", ssrn.Jan
- KPMG, 2014, " First Impressions: IFRS 9 Financial Instruments", publication number 131906, september . www.kpmg.com/ifrs.
- Landsman,W., (2007), "Is Fair Value Accounting Information Relevant and Reliable? Evidence from Capital market ressearch", Accounting and Business Research, Special Issue: **International Accounting Policy Forum**, PP. 19-30.
- Linsmeier, Thomas., (2011), "financial Reporting and Financial Crises: The Case for Measuring Financial Instruments at Fair Value in The Financial Statements", **Accounting Horizons**, Vol.25, No.2, PP. 409-417.
- O'Hanlon ,John, 2013, "Did loan-loss provisioning by UK

banks become less timely after implementation of IAS 39?", **Accounting and Business Research**, Vol. 43, No. 3, pp 225-258.

- PriceWater House cooper, 2014, "In Depth :IFRS 9: classification and measurement", www.pwc.com/structure for further details
- Pricewaterhouse Cooper, 2014, "In Depth :IFRS 9: Expected Credit Losses", www.pwc.com/structure
- Schroeck Gerhard,(2002), Risk Management and value creation in financial institutions, John Wiley & Sons, Canada, pp 170- 171.
- Stefanesc, Catalina A. , Tunaru, Radu B., Turnbull, Stuart C. (2009).The Credit Rating Process and Estimation of Transition Probabilities, **Management Science and Operations**, London Business School,. Vol. G21-C52, No.09, P. 2-25
- Subramanyam M., (2012), "The Contagion Effect of Fair Value Accounting: Some Evidence from Indian Banking Industry", **The IUP Journal of bank Management**, Vol.XI, No.2, PP. 71-80.
- Titman, Sheridan; Keowan, J. Arther and Mertin D. John (2011), Financial Management: Principles and Applications, 11th edition, Pearson.